

ملخص الميّد ترم لمادة :

ACCT340

منصة نمو
NUMO PLATFORM



غيارك الامثل ... للتفوق والنجاح



<https://numo.academy>



+966 542758318

ملخص المد ترم - محاسبة ضريبة وزكاة ACCT340 - الفصل الدراسي الثاني 2024

فصول المد ترم الزكاة			فصول الفايصل الضرائب		
الفصل الأول المبحث الأول المبحث الثاني المبحث الثالث	الفصل الثاني المبحث الأول المبحث الثاني المبحث الثالث	الفصل الثالث المبحث الأول المبحث الثالث	الفصل الرابع المبحث الأول المبحث الثاني المبحث الثالث المبحث الرابع المبحث الخامس	الفصل السادس المبحث الأول المبحث الثاني	الفصل السابع المبحث الأول

هيكال الاختبار: 4 أسئلة
صيح وخطأ 5 درجات - اختيار من متعدد 10 درجات - اذكر او عدد
7 درجات - سؤال عملي من الفصل الثالث 8 درجات

الفصل الاول

الفصل الأول: المبحث الأول (حقيقة الزكاة، وحكمة مشروعيتها)

تعريف الزكاة

هي حق واجب في مال محدد لفئة محددة مرة واحدة في السنة وبشروط مشروعه .

شروط اخراج الزكاة

الشروط الواجبة على المكلف: ← 1 - الإسلام	2- النية	3- ملك النصاب	4- جميع ما سبق
الشروط الواجبة في المال المراد اخراج زكاته :			
1- استقرار الملك	2- النماء او القابلية للنماء	3 بلوغ النصاب	مضي الحول

الانصبه الشرعية

نصاب النقود الفضية (الورق) ← 200 درهم	نصاب الابل ← 5 من الابل	نصاب الزروع ← 300 صاع
نصاب الذهب ← 20 دينار (85 جرام)	نصاب البقر ← 30 من البقر	
نصاب الفضة ← 595 جرام	نصاب الغنم ← 40 من الغنم	

الفصل الأول: المبحث الثاني (الأموال الخاضعة للزكاة وأوجه صرفها)

الأموال التي تجب فيها الزكاة وشروطها

• الثروة النقدية (الذهب والفضة)، ويعبر عنها بالنقدين. • عروض التجارة. • الزروع والثمار. • الأنعام السائمة. • الركاز، والمعادن، والثروة البحرية. • عوائد المستغلات (الموجودات الثابتة). • كسب العمل.	• الملك التام. • النماء أو القابلية للنماء. • بلوغ النصاب المحدد لكل نوع من الأموال. • السلامة من الدين. • حولان الحول ما عدا الزروع والثمار. • الفضل عن الحوائج الأصلية. • الكسب الحلال.
---	---



أولاً: الثروة النقدية (الذهب والفضة والنقود)، ويعبر عنها بالنقدين

النوع	النصاب	مقدار الزكاة
ذهب	85 جرام	2.5% (ربع العشر)
فضة	595 جرام	2.5% (ربع العشر)
نقود	200 درهم	2.5% (ربع العشر)

مثال:

أحد المكلفين يملك ١٠٠,٠٠٠ ريال سعودي، ولديه سبائك ذهبية تقوّم بسعر السوق بمبلغ ٢٥,٠٠٠ ريال، وعليه دين حال بمقدار ١٠,٠٠٠ ريال.

المطلوب:

١. هل على المكلف زكاة؟

٢. في حال وجوب الزكاة فكم يقدر الوعاء؟ وما الزكاة المستحقة؟

الحل:

عناصر الثروة النقدية	المبلغ
المبلغ النقدي بالريال السعودي	١٠٠,٠٠٠
السبائك الذهبية (بسر السوق)	٢٥,٠٠٠
يحسم: الدين الحال على المكلف	(١٠,٠٠٠)
الإجمالي (وعاء الزكاة)	١١٥,٠٠٠

١. نصاب الثروة النقدية (ما يعادل نصاب التقدين)، وتحسب على سعر السوق، وبما أن الإجمالي (وعاء الزكاة) يزيد عن النصاب فيجب على المكلف الزكاة.
٢. وعاء الزكاة هو: ١١٥,٠٠٠ ريال.
- الزكاة المستحقة = $115,000 \times 2.5\% = 2,875$ ريالاً.

المفروض ان نقوم بخطوتين اولاً حساب المال الذي يمتلكه الشخص و ثانياً مقارنة بنصاب الذهب 85 غرام او الفضة 595 غرام ايهما اقل. على فرض ان سعر غرام الذهب حالياً 200 ريال وسعر غرام الفضة 3.5 ريال.

$17000 = 85 \times 200$ *ايهما اقل نقارن الاجمالي 115000 بنصاب (الاقل)

$2082.5 = 595 \times 3.5$

وعاء الزكاة = 115000

الزكاة المستحقة = $2.5 \times 115000 = 2875$ ريال.

ثانياً: عروض التجارة

ويقصد بعروض التجارة :

كل ما تم إعداده لغرض البيع، ويقصد تحقيق التجارة فيه، وتحقيق الربح والنماء، وتشمل جميع أشكال البضائع والأموال التي تستخدم في أعمال التجارة، من مختلف أنواع السلع، والتي أعدت للتجارة، وكذلك الأوراق التجارية، والأوراق المالية والأموال لدى العملاء، وغيرها.

والزكاة واجبة في قيمة عروض التجارة إذا بلغت أدنى النصابين من الذهب، والفضة، وتحققت فيه شروط الزكاة.

النصاب	مقدار الزكاة
اقل الثمينين من الذهب او الفضة بالسعر الحالي	2.5%

مثال: أحد المكلفين في نهاية السنة الزكوية يملك بضاعة بقيمة 100,000 ريال سعودي، كذلك يملك أنعاماً معدة للتجارة بقيمة 80,000 ريال، وقد بلغت مصاريفه 25,000 ريال خلال السنة، وعليه دين حال بمقدار 10,000 ريال.

المطلوب:

1. هل تجب على المكلف زكاة؟
2. في حال وجوب الزكاة، فكم يقدر الوعاء؟ وما الزكاة المستحقة؟

الحل:

البضاعة والأنعام كلها معدة للتجارة، إذن تتم معاملتها معاً كعروض، وتحسب زكاتها على النحو الآتي:

١. نصاب الزكاة يقارن (وعاء الزكاة) بنصاب الذهب، أو الفضة، أيها أقل؟ وبما أنه يزيد عن نصاب أحدهما، لذا تجب الزكاة على المكلف.

٢. ويكون وعاء الزكاة : 145,000 ريال.

الزكاة المستحقة = $2.5\% \times 145,000 = 3,625$ ريالاً

عناصر الثروة النقدية	المبلغ
قيمة البضاعة	100,000
قيمة الأنعام المعدة للتجارة	80,000
يحسم الدين الحال على المكلف	(10,000)
المصاريف السنوية	(25,000)
الإجمالي (وعاء الزكاة)	145,000

ثالثاً: الزروع والثمار

ويقصد بها غلات الزروع، والثمار، مما تنتجه الأرض، ويختلف مقدارها باختلاف طريقة الري، بكلفة أو بغير كلفة. وذلك بعد خصم تكاليف الزراعة كإيجار الأرض المستأجرة، وتكلفة البذور، وأجور العاملين، وغيرها.. وكذلك الديون المستحقة على المكلف بسبب الزرع، أو الثمار، وتشمل الزروع والثمار كلا من الحبوب، والثمار، والعسل، وما شابهها.

النصاب	مقدار الزكاة
612 كيلوغرام	إذا كانت بـ ← ري (تكلفة) 5% (نصف العشر) إذا كانت بالمطر (بدون تكلفة) 10% (العشر)

مثال: مكلف يعمل بالزراعة، ولديه إنتاج من المحصول الزراعي، يقدر بـ 3000 كيلو من الحبوب، وتقدر بقيمة 30000 ريال. المطلوب: هل تجب الزكاة على المكلف؟

في حال وجوب الزكاة، فكم يقدر الوعاء؟ وما الزكاة المستحقة، إذا أنتج المكلف زروعه، وثاره دون كلفة (بدون ري)، وفي حال أنتجها بكلفة 2000 ريال.

الحل:

1. يقارن مقدار المحصول بالنصاب وهو (612 كيلو جرام تقريباً)، وبها أن كمية المحصول أكثر من النصاب، إذن تجب على المكلف زكاة.

2. حساب الزكاة:

أ- في حال كانت السقيا بدون كلفة (الري بهاء المطر فقط) فإن وعاء الزكاة = قيمة المحصول = 30000 ريال. ومقدار الزكاة المستحقة = $30,000 \times 10\% = 3,000$ ريال.

ب- في حال كانت السقيا بكلفة (بالري)، فإن وعاء الزكاة يكون كالآتي:

الوعاء = 28,000 ريال.

الزكاة المستحقة $28,000 \times 5\% = 1,400$ ريال

العناصر	المبلغ
قيمة المحصول	30,000
يحسم مصاريف الري	2,000
الإجمالي (وعاء الزكاة)	28,000

ملاحظة مهمة: لو هناك ديون على المكلف فإنها تحسم من قيمة المحصول أيضاً، وهذه القاعدة تطبق على جميع

الأموال الخاضعة للزكاة وهي حسم مصاريف الحصول على المنفعة وحسم الديون ان وجدت للوصول الى وعاء الزكاة.

رابعاً: الانعام السائمة

يقصد بالأنعام السائمة: الإبل، والغنم، والبقر، وتجب فيها الزكاة بشروط، موجزه فيما يأتي:

1- يجب ألا تكون مملوكة لغرض الاستخدام في الحرث، أو السقاية، أو الحمل، أو السباق، وغيرها

2- ألا تكون مملوكة بغرض الحصول على منتجاتها؛ لأنها تنطبق هنا عليها زكاة المستغلات.

3- أن تكون سائمة أغلب العام، ترعى العشب والكأ معظم أوقات السنة.

4- أن تخرج الزكاة على الحيوانات من جنسها.

5- ألا تكون معدة للتجارة، فتطبق عليها زكاة عروض التجارة

النصاب ، ومقدار الزكاة في الانعام السائمة

جدول يلخص أنصبة بهيمة الأنعام على النحو الآتي:

الإبل			البقر			الغنم		
المقدار أو العدد		الزكاة	المقدار أو العدد		الزكاة	المقدار أو العدد		الزكاة
من	إلى		من	إلى		من	إلى	
٥	٩	شاة	٣٠	٣٩	تبيع أو تبيعة	٤٠	١٢٠	شاة
١٠	١٤	شأتان	٤٠	٥٩	مسنة	١٢١	٢٠٠	شأتان
١٥	١٩	ثلاث شياه	٦٠	٦٩	تبيعان	٢٠١	٣٩٩	ثلاث شياه
٢٠	٢٤	أربع شياه	ثم في كل ٣٠ تبيع وفي كل ٤٠ مسنة			ثم في كل ١٠٠ شاة		
٢٥	٣٥	بنت مخاض						
٣٦	٤٥	بنت لبون	• التبيع أو التبيعة: ما لها سنتان. • المسنة: ما لها ثلاث سنوات.			• لا يؤخذ في الصدقة صغيرة ولا هرمة ولا معيبة ولا شرار المال أو كرائمه.		
٤٦	٦٠	حقّة						
٦١	٧٥	جذعة						
٧٦	٩٠	بنت لبون						
٩١	١٢٠	حقّتان						
١٢١	١٢٩	حقّتان أو ٣ بنات لبون						
ثم في كلّ أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقّة.								

و بنت مخاض ما تم لها سنة من الإبل، ودخلت في الثانية

و بنت لبون: ماتم ها سنتان، ودخلت في الثالثة.

حقّة: ما تم لها ثلاث سنوات، ودخلت في الرابعة.

جذعة: ما تم لها أربع سنوات، ودخلت في الخامسة.

مثال :

مثال:
مكلف لديه 22 من الإبل، ولديه 25 من البقر، و 53 من الغنم.
والمطلوب: تحديد وعاء الزكاة، والزكاة المستحقة على المكلف إذا علمت أن: ٢ من الإبل تعتبر من الإبل العاملة، وه من البقر معدة للتجارة، و ١٣ من الغنم معدة للتجارة.

البيان	الإبل	البقر	الغنم
إجمالي عدد الأنعام	22	25	53
يحسم	-	-	-
الأنعام العاملة	2	0	0
الأنعام المعدة للتجارة	0	5	13
وعاء الأنعام	20	20	40
يقارن بالنصاب	5	30	40
وجوب الزكاة مقارنة بالنصاب	أكثر من النصاب تجب فيها الزكاة	أقل من النصاب لا تجب فيها الزكاة	بلغت النصاب تجب فيها الزكاة
مقدار الزكاة	أربع شياه	لا تجب فيها الزكاة	شاة واحدة

خامساً: زكاة الركاز، والمعادن، والثروة البحرية

وتشمل كل ما يستخرج من باطن الأرض من الركاز.

الركاز (الدفائن): هو كل ما دفن في الأرض من الكنوز.

الثروة المعدنية: كل ما يستخرج من باطن الأرض من المعادن.

الثروة البحرية: كل ما يستخرج من البحار، والمحيطات، والأنهار.

النوع	النصاب	مقدار الزكاة	ملاحظة
الركاز	لا يوجد له نصاب	20% (الخمس)	--
الثروة المعدنية	إذا بلغ نصاب أحد النقيدين	2.5% (ربع العشر)	لا يشترط فيها
الثروة البحرية	(الذهب أو الفضة) بالسعر الحالي		حولان الحول

مثال على النوع الأول: الركاز:

مثال ١:

حصل شخص على كنز (ركاز)، قُدِّرَت قيمته ٩٥,٠٠٠ ريال.

المطلوب: يَبَيِّن هل عليه زكاة، وكم مقدارها؟ ومتى تجب عليه؟

الحل:

الركاز ليس له نصاب، ولا يشترط حَوْلان الحول، لذا تجب عليه الزكاة فوراً، بمقدار ٢٠% من قيمته المقدَّرة.

مقدار الزكاة = القيمة المقدَّرة للكنز (للركاز) $\times 20\% = 95,000 \times 20\% = 19,000$ ريال.

مثال على النوع الثاني : المعادن او الثروة البحرية :

استخرج مكلف نوعاً من المعادن، يُقدَّر صافي قيمته ٥٠٠,٠٠٠ ريال من باطن الأرض.
المطلوب:

وضّح هل تجب عليه زكاة؟ وكم مقدارها؟ ومتى تجب؟

الحل:

المستخرج من الأرض، لا يشترط فيه حولان الحول، وزكاته بمقدار ٢,٥٪ من صافي قيمته، تدفع مباشرة بعد استخراجه.

مقدار الزكاة = صافي قيمة الثروة $\times ٢,٥\% = ٥٠٠,٠٠٠ \times ٢,٥\% = ١٢,٥٠٠$ ريال.

سادساً: زكاة عوائد المستغلات (الموجودات الثابتة)

يقصد بالمستغلات (الموجودات او الأصول الثابتة): المصانع الإنتاجية، والعقارات، والسيارات، والآلات، ونحوها. ويعني بها: كل ما هو معد للإيجار، أو للإنتاج، وليس معد للتجارة في عينه (ذاته)، أي كل ما تجددت منفعته مع بقاء عينه، وهذه المستغلات لا زكاة في أعيانها، وإنما تزكى غلتها (أي ما تنتجه هذه الأصول).

النصاب	مقدار الزكاة
اقل الثمينين من الذهب او الفضة بالسعر الحالي	2.5%

ملاحظة مهمة : لو هناك ديون على المكلف فإنها تحسم من قيمة الإيرادات ايضاً ، وهذه القاعدة تطبق على جميع الأموال الخاضعة للزكاة وهي حسم مصاريف الحصول على الإيرادات وحسم الديون ان وجدت وصولاً لوعاء الزكاة .

مثال :

يملك مكلف أصلاً ثابتاً بقيمة ٨٠٠,٠٠٠ ريال، ويدّر عليه دخلاً سنوياً بمقدار ٦٠,٠٠٠ ريال، ويتكلف نفقات للحصول على هذا الإيراد تقدر بـ ١٥,٠٠٠ ريال سنوياً، وهناك دين حال على المكلف بمقدار ٢٠,٠٠٠ ريال.

المطلوب:

تحديد وعاء، ومقدار الزكاة المستحقة على المكلف؟

الحل:

عناصر الوعاء	المبلغ
دخل الأصل الثابت (الإيراد)	٦٠,٠٠٠
يحسم:	-
نفقات الحصول على الإيراد	(١٥,٠٠٠)
الدين الحال	(٢٠,٠٠٠)
وعاء الزكاة	٢٥,٠٠٠
بها أن وعاء الزكاة يفوق النصاب. إذن تجب على المكلف الزكاة بمقدار ٢,٥٪ من الوعاء (مقدار الزكاة) =	$٢٥,٠٠٠ \times ٢,٥\% = ٦٢٥$ ريالاً

سابعاً: زكاة كسب العمل

يقصد بكسب العمل: المرتبات، والأجور التي يحصل عليها العامل، وتشمل أيضاً الدخول التي يحققها المهنيون كالأطباء، أو المحاسبين، أو المحامين، وغيرهم... (وكذلك الحرفيون) كالنجار، أو السباك، وغيرهم... سواء أكان أجراً، أم مكافأة، وغيرها ...، فإذا بلغ النصاب وجبت فيه الزكاة.

النصاب	مقدار الزكاة
أقل الثمينين من الذهب أو الفضة	2.5%

ملاحظة مهمة: لو هناك ديون على المكلف فإنها تحسم من قيمة الإيرادات السنوية أيضاً، وكذلك نفقات من يعولهم.

مثال:

مثال:

مكلف حقق دخلاً من الرواتب خلال الحول، بمقدار ١٢٠,٠٠٠ ريال، وبلغت مصروفاته خلال الحول ٨٠,٠٠٠ ريال، وعليه دين حال بمقدار ٨,٠٠٠ ريال.

المطلوب:

تحديد مقدار الوعاء، والزكاة المستحقة على المكلف.

الحل:

عناصر الوعاء	المبلغ
دخل المكلف من الرواتب خلال الحول	١٢٠,٠٠٠
يحسم:	-
المصروفات للحاجات الأصلية	(٨٠,٠٠٠)
الدين الحال	(٨,٠٠٠)
وعاء الزكاة	٣٢,٠٠٠
بما أن وعاء الزكاة يفوق النصاب إذن يجب على المكلف الزكاة بمقدار ٥,٢٪ من الوعاء (مقدار الزكاة)	٨٠٠ ريال

سعر الزكاة

المقصود بسعر الزكاة: أي النسبة المحددة للزكاة من الوعاء الزكوي، فالزكاة سعرها نسبي ثابت ليس تصاعديا، ولا تنازليا، فلا يتغير بتغير الظروف، والأحوال، والأوضاع، ولكنه يختلف باختلاف الوعاء وينقسم السعر إلى عدة أقسام، أو أسعار.

- 1- ربع العشر أو ما يقدر ب 2.5% من الوعاء.
- 2- نصف العشر أو ما يقدر ب 5% من الوعاء.
- 3- العشر أو ما يقدر ب 10% من الوعاء.
- 4- الخمس أو ما يقدر ب 20% من الوعاء.
- 5- بالعدد وهو مالا نسبة فيه، فيؤخذ بالعدد كعدد الأنعام.

الاموال التي تجب فيها الزكاة وانصبتها			
الاموال	توضيحها	انصبتها	مقدار الزكاة
النقدين الذهب والفضة	وتشمل كافة الاموال النقدية مثل الذهب والفضة والنقود الورقية والسيانك وغيرها	الذهب 20 مثقال = 85 غرام الفضة 200 درهم = 595 غرام	2.5 %
عروض التجارة	الاموال المخصصة للتجارة بضاعة اوراق تجارية اوراق مالية	ما يعادل اقل نصاب النقدين الذهب والفضة ثم تقدر بالريال في وقتها	2.5 %
الزروع والثمار	انتاج الارض الزراعية القمح الحبوب الثمار	5 اوسق او 653 كغ او 300 صاع	5 % بمؤونة 10 % بلا مؤونة
الانعام السائمة	وتشمل الابل والغنم والبقر	الابل خمس الغنم اربعين البقر ثلاثين	10 % بلا مؤونة حسب النوع
الركاز والثروة المعدنية والبحرية	الركاز المال المدفون بالارض الثروة المعدنية صافي ما يستخرج من الارض الفحم والنحاس والمعدن الثروة البحرية صافي ما يستخرج من البحر اللؤلؤ المرجان السمك	الركاز ليس له نصاب الثروة نصابها اقل نصاب النقدين الذهب والفضة	الركاز 20 % الثروة 2.5 %
المستغلات	الاصول الثابتة المستخدمة في در الايرادات المباني السيارات الالات يركى الايراد الحاصل من المستغلات	ما يعادل اقل نصاب النقدين الذهب والفضة ثم تقدر بالريال في وقتها	2.5 %
الحسب من العمل	المال المستفاد من العمل مثل الرواتب والاجور والمكافآت وغيرها	ما يعادل اقل نصاب النقدين الذهب والفضة ثم تقدر بالريال في وقتها	2.5 %

الازدواج او الثني في الزكاة

يقصد بالازدواج، أو الثني في الزكاة: أن تدفع الزكاة على نفس المال مرتين لبعض الأسباب، كأن يكون لديه نوع من الأموال التي تجب فيها الزكاة، ويستخدمها للتجارة مثلا، فلا يدفع عنها الزكاة كمال، ويدفع عن التجارة في نفس الوقت .

مثلا : شخص لديه مال تجب فيه الزكاة وقام بإخراج الزكاة عنه ماله ثم قام بشراء سيارات للمتاجرة بالمتبقي من المال هنا دخلت السيارات في عروض التجارة المستحقة للزكاة ولكن في يتم اخراج زكاته في السنة القادمة لان السنة الحالية لا زكاة فيها حيث تعتبر (ثني) لزكاة المال المدفوعة سلفاً .

الفصل الأول: المبحث الثالث (طرق تحديد الوعاء الزكوي)

الطريقة غير المباشرة	الطريقة المباشرة
طريقة مصادر الأموال، أو مدخل حقوق الملكية، أو صافي الأموال المستثمرة. وتركز على رأس المال، والأرباح، والاحتياطيات.	طريقة صافي الموجودات الزكوية، أو استخدامات الأموال، أو مدخل رأس المال العامل. وتركز على الأصول المتداولة، والخصوم، أو المطلوبات المتداولة مع مراعاة قواعد الزكاة.
ملخص الطريقة غير المباشرة في احتساب الوعاء الزكوي هي : الوعاء الزكوي = حقوق الملكية + الالتزامات طويلة الأجل - الأصول طويلة الأجل	ملخص الطريقة المباشرة في احتساب الوعاء الزكوي هي : الوعاء الزكوي = الأصول المتداولة - الالتزامات المتداولة

مثال 1 :

مثال ١: فيما يأتي الميزانية العمومية لشركة الهدى في 30/12/1441.

الأصول	الخصوم (الالتزامات)
صافي الأصول الثابتة	1500000
700,000	100000
الأصول المتداولة	300000
1900,000	1900000
الإجمالي	الإجمالي

المطلوب:

تحديد وعاء الزكاة، والزكاة المستحقة على شركة الهدى لعام 1441 باستخدام:

1 - طريقة استخدامات الأموال (أو طريقة رأس المال العامل الطريقة المباشرة).

2. طريقة مصادر الأموال (أو طريقة مدخل حقوق الملكية) الطريقة غير المباشرة.

الطريقة المباشرة:

وعاء الزكاة = الموجودات الزكوية (الأصول المتداولة) -
الالتزامات الممولة (المتداولة)

$$= 700,000 - 300,000 = 400,000 \text{ ريال.}$$

$$\text{الزكاة المستحقة} = 4,00000 \times 2.5\% = 10,000 \text{ ريال.}$$

الطريقة غير المباشرة:

وعاء الزكاة = حقوق الملكية، والالتزامات طويلة الأجل - صافي
الأصول الثابتة

$$= (100000 + 1500000) - 1200,000 = 400,000 \text{ ريال.}$$

$$\text{الزكاة المستحقة} = 400,000 \times 2.5\% = 10,000 \text{ ريال.}$$

نلاحظ أن الزكاة في كلا الطريقتين كانت 10,000 ريال.

فيما يأتي الميزانية لمؤسسة عبدالله التجارية في ٣٠ / ١٢ / ١٤٤١ هـ			
أصول متداولة		خصوم متداولة	
نقدية	١٠٠٠٠٠	أوراق دفع	٣٠٠٠٠
مدينون	٨٠٠٠٠	دائنون	٥٠٠٠٠
بضاعة	١٠٠٠٠٠	مستحقات أخرى	١٠٠٠٠
الإجمالي	٢٨٠٠٠٠	الإجمالي	٩٠٠٠٠
أصول ثابتة		حقوق ملكية	
سيارات	٧٠٠٠٠	رأس المال	٤٥٠٠٠٠
أثاث	٥٠٠٠٠	أرباح العام	١٦٠٠٠٠
عقارات	٣٠٠٠٠٠	الإجمالي	٦١٠٠٠٠
الإجمالي	٤٢٠٠٠٠	الإجمالي	٦١٠٠٠٠
إجمالي الأصول	٧٠٠٠٠٠	إجمالي الخصوم، وحقوق الملكية	٧٠٠٠٠٠

المطلوب:

١. تحديد وعاء الزكاة بالطريقة المباشرة (طريقة استخدامات الأموال)، وتحديد مقدار الزكاة المستحقة على المؤسسة.
٢. تحديد وعاء الزكاة بالطريقة غير المباشرة (طريقة مصادر الأموال)، وتحديد مقدار الزكاة المستحقة على المؤسسة.

الحل:

١. الطريقة المباشرة (طريقة استخدامات الأموال):

الوعاء = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

$$= (\text{نقدية} + \text{مدينون} + \text{بضاعة}) - (\text{أوراق الدفع} + \text{دائنون} + \text{مستحقات أخرى})$$

$$= (١٠٠٠٠٠ + ٨٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠٠) - (٣٠٠٠٠ + ٥٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠) =$$

$$= ٩٠٠٠٠ - ٢٨٠٠٠٠ = ١٩٠٠٠٠ \text{ ريال (الوعاء)}$$

$$\text{الزكاة المستحقة} = ١٩٠٠٠٠ \times ٢,٥\% = ٤٧٥٠ \text{ ريالاً}$$

٢. الطريقة غير المباشرة (طريقة مصادر الأموال):

الوعاء = حقوق الملكية، والالتزامات طويلة الأجل - الموجودات غير الزكوية، أو المزكاة

$$= (\text{رأس المال} + \text{أرباح العام}) - (\text{سيارات} + \text{أثاث} + \text{عقارات})$$

$$= (٤٥٠٠٠٠ + ١٦٠٠٠٠) - (٣٠٠٠٠٠ + ٥٠٠٠٠ + ٧٠٠٠٠) =$$

$$= ٤٢٠,٠٠٠ - ٦١٠,٠٠٠ = ١٩٠٠٠٠ \text{ ريال (الوعاء)}$$

$$\text{الزكاة المستحقة} = ١٩٠٠٠٠ \times ٢,٥\% = ٤٧٥٠ \text{ ريالاً}$$

ملاحظة:

في المثال السابق، عند استخراج مصادر الأموال لم تدرج الخصوم المتداولة مع مصادر الأموال؛ وذلك لاعتبارها نشأة هذا العام، ولم يحل عليها الحول.

الفصل الثاني

الفصل الثاني : المبحث الأول (اساسيات المحاسبة عن زكاة الاموال)

تعريف محاسبة الزكاة عن الاموال

هي المحاسبة التي تقوم بجمع، وتحليل، ومعالجة المعلومات المالية؛ للوصول إلى وعاء الزكاة، وتحديد المقدار الواجب دفعه، وبيان مصارفها، وتقديم الإقرارات بذلك.

وظائف محاسبة الزكاة عن الاموال

- 1- حصر، وتحديد، وتقويم، وإثبات الأموال الزكوية.
- 2- حصر، وتحديد، وتقويم، وإثبات المطلوبات التي تحسم من الأموال الزكوية.
- 3- حساب مقدار وعاء الزكاة، والمقدار الواجب دفعه منه.
- 4- تحديد إجراءات، وطرق جباية الزكاة المستحقة من المكلفين.
- 5- بيان توزيع الزكاة على مصارفها المختلفة.
- 6- الإفصاح عن موارد الزكاة، ومصارفها خلال الفترة من: قوائم، وتقارير الزكاة.

اجراءات محاسبة الزكاة عن الأموال (فهم وليست حفظ)

- 1- تحديد تاريخ حولان الحول.
- 2- تحديد وتقويم، وقياس الأموال المختلفة المملوكة للمكلف.
- 3- تحديد، وقياس المطلوبات أو الالتزامات الحالة، الواجبة الخصم من الأموال الزكوية.
- 4- طرح المطلوبات الحالة من الأموال الزكوية من الموجودات الزكوية؛ لتحديد الوعاء الزكوي للمكلف.
- 5- تحديد مقدار النصاب حسب نوع المال، أو نوع النشاط.
- 6- مقارنة وعاء الزكاة المحدد في البند (4) بمقدار النصاب المحدد في البند (5)؛ لمعرفة إذا ما كانت تجب الزكاة على المكلف من عدمها.
- 7- تحديد القدر الذي يؤخذ من وعاء الزكاة (النسبة أو السعر) فقد يكون:
أ- ربع العشر (2.5 %) كما هو الحال في زكاة النقدين، وعروض التجارة، والمستغلات، وكسب العمل، وغيرها...،
ب - نصف العشر (5 %) كما هو الحال في زكاة الزروع، والثمار التي تروى بالآلات بكلفة.
ج - العشر (10 %) كما هو الحال في زكاة الزروع، والثمار التي تروى بالعيون، والأمطار بدون كلفة ري.
د - الخمس (20 %) كما هو الحال في زكاة الركا.ز.
- 8- حساب مقدار الزكاة الواجبة عن طريق: ضرب وعاء الزكاة في نسبة الزكاة.
- 9- تحميل مقدار الزكاة على النحو الآتي:
أ- حالة المنشآت الفردية : يتحمل مالك المنشأة كامل مقدار الزكاة الواجبة.

ب- بحالة شركات الأشخاص: يوزع مقدار الزكاة على الشركاء حسب حصة كل منهم في رأس المال لمعرفة ما يتحمله كل شريك.

ت- حالة شركات الأموال: يقسم مقدار الزكاة على عدد الأسهم؛ لتحديد نصيب كل سهم من الزكاة، ثم يحسب نصيب كل مساهم من الزكاة بقدر ما يملك؛ لمعرفة مقدار ما يتحمله.

10- العرض، والإفصاح عن مقدار الزكاة، وتوزيعها في ضوء القوائم، والتقارير المالية .

11- توزيع حصيلة الزكاة حسب مصاريفها المختلفة في ضوء قواعد الشريعة الإسلامية، وفي حال الشركات: تدفع الزكاة للدولة عن طريق الهيئات التي تقوم بدورها في توزيع الزكاة.

قواعد المحاسبة عن زكاة الأموال	
يعتبر الفقه الإسلامي السنة القمرية مدة زمنية لحدوث النماء. فالحول هو مظنة النماء، وبناء عليه يجب على المكلف بأداء الزكاة أن يقوم بتقويم ما لديه من عروض تجارة حسب القيمة السوقية بعد مرور الحول عليها. <i>* لا تنطبق هذه الحالة على زكاة الزروع، والثمار، وزكاة المعادن، والركاز؛ لأنها لا تحتاج إلى حولان الحول.</i>	أولاً: قاعدة السنوية (الحولية)
محاسبة الزكاة تقوم على قاعدة استقلال السنوات المالية، فتحسب الزكاة لكل سنة مالية مستقلة على الأخرى، ولا ترتبط بها.	ثانياً: قاعدة استقلال السنوات المالية
يقصد بها ان يكون المال قابل للنماء والزيادة . مثال : (الانعام ← عندما تتوالد) (الزروع ← عندما تنمو وتكثُر) (التجارة عندما ← تزداد وتكبر) <i>* كذلك فإن النقدية المحتفظ بها لغرض الاستثمار عليها زكاة اموال .</i>	ثالثاً : قاعدة النماء حقيقة، أو تقديرًا
تقوم محاسبة الزكاة على ضرورة مراعاة المقدرة التكلفة للمزكي؛ وهذا ما يطلق عليه في الفقه الإسلامي (نصاب الزكاة)؛ والذي يقاس بها المال لدى المكلف	رابعاً: قاعدة المقدرة التكلفة
تقوم الزكاة على قاعدة حسم التكاليف والديون الحالة من الإيراد أو الأموال؛ تخفيفاً على المكلفين بأداء الزكاة.	خامساً: قاعدة الزكاة على الإيراد الصافي، أو الإجمالي حسب نوع النشاط
عند حصر وتحديد الأموال الخاضعة للزكاة، يلزم الأخذ في الاعتبار ما يملكه المكلف سواء أكان داخل البلاد الإسلامية أم خارجها. وفي هذه الحالة تضم الأموال بعضها إلى بعض، ويحسم ما عليه من ديون، ويزكي ما تبقى، إذا بلغ النصاب.	سادساً: قاعدة تبعية، وضم الأموال
يقوم الفكر المحاسبي الإسلامي على تقويم العروض في نهاية الحول؛ لأغراض حساب الزكاة. حيث يجب تقويم العروض لأغراض زكاة المال على أساس الأسعار يوم حلول زكاة المال عليها.	سابعاً: قاعدة التقويم على أساس سعر الاستبدال الحالي (القيمة السوقية)

الفصل الثاني : المبحث الثاني (جباية الزكاة)

من يقوم بجباية الزكاة

ولي الامراء الدولة هي الجهة المخولة بجباية زكاة الأموال الظاهرة وصرفها على المستحقين لها . ويمثل المملكة العربية السعودية في جباية الزكاة ← هيئة الزكاة والضريبة والجمارك حيث تقوم الهيئة على جميع الإجراءات المتعلقة بحساب زكاة المكلف ابتداء من ← تسجيل المكلف، ومرورا بعملية حساب مقدار الزكاة، والإشراف على تقديم الإقرارات الزكوية، وكذا إجراءات السداد، وفحص هذه البيانات المقدمة، والتحقق منها من خلال الكفاءات البشرية التي لدى الهيئة، وانتهاء بإصدار شهادة الزكاة النهائية، وما قد ينتج بعد ذلك من القيام بعبء دراسة اعتراضات المكلف على ربط الهيئة الزكوية.

الخاضعون لنظام جباية الزكاة

تفرض الزكاة في المملكة العربية السعودية على السعوديين، ومن في حكمهم من رعايا دول مجلس التعاون ممن يمارسون نشاط داخل المملكة .

ويمكن تحديد الخاضعين للزكاة على النحو الآتي:

- 1) الأفراد أو الأشخاص الطبيعيون السعوديون المقيمون في المملكة، ومن يعامل معاملتهم من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي ممن يمارسون أنشطتهم داخل المملكة العربية السعودية.
- 2) الشركات المقيمة في المملكة عن حصص الشركات السعودية ومن يعامل معاملتهم من مواطني دول مجلس التعاون، وكل من يمارس النشاط بناء على ترخيص صادر من جهة حكومية.
- 3) حصص الشركاء غير السعوديين في الشركات المقيمة في المملكة المدرجة في السوق المالية السعودية من غير المؤسسين، ومن يحل محلهم طبقا لعقد التأسيس، أو المستندات النظامية، وعن حصص الهيئات، والمؤسسات الحكومية السعودية.
- 4) المنشأة الدائمة المملوكة للسعوديين غير المقيمين، ومن يعامل معاملتهم في حال تطابق شروط اعتبار مقر الإدارة الرئيسية للمنشأة الدائمة في المملكة العربية السعودية. ويعد مقر الإدارة الرئيسية في المملكة عندما يتحقق شرطان على الأقل من الشروط الآتية:

أ- أن يتم في المملكة عقد الاجتماعات المعتادة لمجلس الإدارة التي تعقد بشكل منتظم، وبأي وسيلة كانت عليه تلك الاجتماعات، والتي تتخذ خلالها السياسات، والقرارات الرئيسية المتعلقة بإدارة المنشأة، وتسيير أعمالها.

ب- أن يتم في المملكة اتخاذ القرارات التنفيذية العليا المتعلقة بإدارة وظائف الشركة، مثل قرارات المدير التنفيذية ونوابه

ث- أن تكون أعمال المنشأة التي يتحقق منها أكثر من (50 %) من إيرادات في المملكة.

ويستثنى من ذلك ما يأتي:

ويستثنى من ذلك ما يأتي:

- أ- شركات الأموال المقيمة عن الحصص المملوكة بشكل مباشر، أو غير مباشر للأشخاص العاملين في إنتاج الزيت، والمواد الهيدروكربونية سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين، مقيمين أو غير مقيمين، فيما عدا الحصص المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر للأشخاص العاملين في إنتاج الزيت، والمواد الهيدروكربونية في شركات الأموال المدرجة في السوق المالية السعودية، وحصص هذه الشركات المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر في شركات الأموال، (تسري أحكام هذا البند من اللائحة على السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد ٢٠٢٠/٠١/٠١ م).
- ب- المكلف الذي يصدر في شأنه قرار من الهيئة بعدم خضوعه لجباية الزكاة.

والجدول التالي يوضح اعتبار المكلف غير المقيم خاضع للزكاة :

وفيما يأتي عرض مبسط لحالات اعتبار المكلف غير المقيم خاضعاً للزكاة، وفقاً لتحقيق شروط الخضوع المنصوص عليها في اللائحة:

جنسية الشريك	شروط الإدارة الرئيسية الشريك (شرطان على الأقل)	الخضوع	الأثر
سعودي	عقد اجتماعات مجلس الإدارة المعتادة داخل المملكة	لائحة الزكاة	الزكاة على المنشأة وفروعها داخل المملكة وخارجها
	اتخاذ القرارات التنفيذية العليا داخل المملكة		
	تحقيق أكثر من (50%) من الإيرادات داخل المملكة.		
سعودي	عدم انطباق شرطين على الأقل من الشروط أعلاه.	ضريبة الدخل	على فرع المملكة فقط

مثال :

تأسست شركة (خالد) خارج المملكة العربية السعودية، وتمارس نشاطاً في المملكة، وخارجها، ويتم عقد اجتماعات مجلس إدارتها في المملكة، كما يمثل دخلها من المملكة حوالي (60%) من إيراداتها. المطلوب: هل تجب عليها الزكاة أم ضريبة الدخل؟ ولماذا؟

الحل:

بما أن الشركة تأسست خارج المملكة، فالأصل أنها لا تطالب بدفع الزكاة في المملكة، ولكن بما أن إدارة الشركة حققت على الأقل شرطين لوجوب الزكاة عليها هما:

*اجتماعات مجلس الإدارة تعقد في المملكة،

*تحقق أكثر من (50%) من إيراداتها داخل المملكة.

إذن في هذه الحالة تجب عليها الزكاة، وتطبق عليها أحكام لائحة الزكاة.

مفهوم الإقامة

الإقامة هي أحد المحددات التي تحدد من تجبى منهم الزكاة في داخل المملكة سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين (أفراد) أو معنويين (شركات مقيمة داخل السعودية) .

شروط اعتبار المكلف مقيماً في المملكة في العام الزكوي

المكلف الطبيعي ← أفراد	المكلف المعنوي ← شركات
1- أن يكون له مسكن دائم في المملكة، وأن يقيم فيها لمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً في العام الزكوي، سواء أكانت متصلة أم متفرقة.	1- أن يكون تأسيسه وفقاً للأنظمة في المملكة.
2- أن يقيم في المملكة لمدة لا تقل عن 183 يوماً في العام الزكوي، سواء أكانت متصلة أم متفرقة.	2- أن تقع إدارته الرئيسية في المملكة.

مجموعات الأموال الخاضعة للجباية

وهي الأموال التي تستغل في الأعمال التجارية، والصناعية، والمصرفية، وفي بيع جميع أصناف المواد، والبضائع، بما في ذلك عمليات الاستيراد والتصدير، وعمليات تبادل النقود، والأوراق المالية، وأعمال النقل الجوي، والبحري، وأعمال المقاولات، والتركيبات، وكل الأعمال التجارية، وكذلك الدلالون، والسماسرة. * أما الدخل الناتج عن استثمار رؤوس الأموال، فيطلق عليه ربح، وهو نماء يضم إلى أصله لأنه تابع له، ومن جنسه، فهو نماء متصل به؛ ولذلك فإن حول النماء هو حول رأس المال، ووعاء الزكاة هنا يشمل رأس المال، ونمائيه.	المجموعة الأولى (مجموعة رؤوس الأموال المنقولة)
ويقصد بالمستغلات: الأموال الثابتة) الموجودات الثابتة التي يكتننها الفرد المكلف، أو الشركة بغرض استغلالها، وليس بغرض إعادة بيعها. ومن أمثلة هذه الأموال: العقارات التي يمتلكها بعض الأشخاص؛ بغرض تأجيرها للغير مقابل قيمة إيجار يحصل عليها المالك كل فترة، وكذلك وسائل النقل، أو المباني، وغيرها...، وكل هذه الأموال معدة للاستخدام، وليست معدة للتجارة، فوعاء الزكاة في هذه الأموال منصب على غلاتها فقط. أما الأصول، أو الموجودات الثابتة بذاتها، فليس عليها زكاة.	المجموعة الثانية (غلة رؤوس الأموال الثابتة / المستغلات)
الدخل الناتج من مزاولة المهنة، أو الحرفة بصفة مستقلة: هو الدخل الذي يقوم أساساً على النشاط الذهني، أو المهارة، والخبرة الشخصية، وإن احتاج إلى بعض الأدوات، أو المعدات، أو الأجهزة. وهذا الدخل الذي يحصل عليه صاحب المهنة، أو الحرفة ليس ربها، وإنما تعويض عن أتعاب نظير الخدمات لدى الغير. * فوعاء الزكاة ينصب على صافي دخل العمل الناتج من النشاط الشخصي لصاحب المهنة، أو الحرفة بالكامل.	المجموعة الثالثة (صافي دخل المهن الحرة والحرف)

الاعفاءات من نظام الجباية بالمملكة (المعفيون من الزكاة)

- 1) المؤسسات العامة باعتبارها من الأموال العامة التي تستهدف تحقيق الرفاهية لجميع المواطنين فقراء أو أغنياء.
- 2) المؤسسات الخيرية المعدة للإنفاق في وجوه البر، أو خدمة الدعوة الإسلامية.
- 3) الشركات الأجنبية المسجلة في خارج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، والمملوكة لسعوديين، أو من رعايا دول مجلس التعاون الأخرى، حيث يخضعون لنظام ضريبة الدخل، حكمهم في ذلك حكم الأجانب.

الفصل الثاني: المبحث الثالث (الإدارة الزكوية في المملكة)

القواعد والإجراءات العامة المنظمة للعلاقة بين المكلفين والهيئة العامة للزكاة والدخل

1	استعمال التاريخ الهجري في كافة الإجراءات	وهو التاريخ الرسمي الذي يعمل به في المملكة العربية السعودية، والمعتمد لدى الهيئة العامة للزكاة والدخل
2	حولان الحول وبداية السنة المالية لنشاط المنشأة	يقصد بحولان الحول: مضي سنة هجرية (اثني عشر شهرا قمريا) بما يعادل (354) يوم على ملكية النصاب في الأموال لتجب فيه الزكاة. فإن المكلف يخرج الزكاة من خلال حساب نسبة الأيام من الحول وفق المعادلة التالية: النسبة = $(2.5\% \div \text{عدد أيام السنة الهجرية}) \times \text{عدد الأيام الفعلية للعام الزكوي للمكلف}$. مثال : تبدأ السنة المالية لشركة (الأمل) في 1/1/2020 وتنتهي في 31/12/2020م (سنة ميلادية)، وقد بلغ وعاء الزكاة للشركة عن هذه السنة مبلغ 5,000,000 ريال سعودي، ومن ضمنها 800,000 ريال أرباح بعد تعديلها بما يتوافق مع أغراض الزكاة. المطلوب: حساب الزكاة الواجبة على هذه الشركة. الحل: وعاء الزكاة: الوعاء كما هو موضح في المثال قدره: 5,000,000 ريال الوعاء باستثناء الربح المعدل = $5,000,000 - 800,000 = 4,200,000$ ريال الزكاة المستحقة أما بما أن الشركة تستخدم السنة الميلادية تطبق عليها معادلة نسبة الزكاة النسبة = $(2.5\% \div \text{عدد أيام السنة الهجرية}) \times \text{عدد الأيام الفعلية للعام الزكوي للمكلف}$ $2578 = 365 \times (354 \div 2.5\%)$ وبما أن الربح لا يشترط فيه حولان الحول تطبق عليه نسبة 2.5% الزكاة = $(2,578\% \times 4,200,000) + (2.5\% \times 800,000) = 128,262.71$ ريال
3	تسجيل النشاط الجديد للمنشأة لدى هيئة الزكاة والدخل	لكي يتم فتح ملف لها، ويعطى رقمًا خاصًا بها، كما يلزم المكلف أن يدون هذا الرقم في جميع مكاتباته مع الهيئة العامة للزكاة والدخل
4	مسك الحسابات النظامية باللغة العربية	يجب أن يتوفر للمنشأة دفاتر تجارية، ونظم محاسبية، ويعتبر ذلك أمراً ملزماً للأفراد، والشركات، والذين يزاولون أعمالاً تجارية، أو صناعية
5	اعتماد الحسابات المقدمة من المنشأة لهيئة الزكاة من محاسب قانوني محلي معترف به	يتطلب نظام، ولوائح الزكاة في المملكة العربية السعودية من المكلف أن تكون هذه الحسابات، والدفاتر المقدمة منه للهيئة متطابقة مع المعايير المحددة. ومن أهمها: أن تكون هذه الدفاتر معتمدة، ومراجعة من محاسب قانوني.

الإقرارات الزكوية، ومواعيد تقديمها

ما هو الإقرار الزكوي :

هو عبارة عن بيان موقع عليه من المكلف، أو من ينوب عنه، يتم من خلاله تحديد وعاء الزكاة، ومقدار الزكاة المستحقة وفقا لمتطلبات نظام جباية الزكاة.

أنواع الإقرارات الزكوية :

- النوع الأول: إقرار للمكلف الذي يمسك دفاتر تجارية، وحسابات نظامية، ويقوم بإصدار قوائم مالية متوافقة مع المتطلبات النظامية.
- النوع الثاني: إقرار للمكلف الذي يحاسب تقديرياً، ممن ليس لديهم دفاتر تجارية، وحسابات نظامية.
- النوع الثالث: إقرار لمعلومات للمكلف المعفى من جباية الزكاة، أو الذي دفعت الزكاة عنه، كالشركة التابعة التي دخلت ضمن إقرار موحد لشركة قابضة، وغيرها....، فهذا يجب عليه تقديم إقرار يتضمن الإفصاح عن بياناته.

مواعيد تقديم الإقرارات الزكوية:

تقتضي اللائحة التنفيذية لنظام الجباية على: إلزام المكلف نفسه الخاضع للزكاة الشرعية - سواء أكان فرداً أم شركة - بتقديم الإقرار في الشهر الأول من كل سنة، وتسديد الزكاة المستحقة من واقعة للهيئة العامة للزكاة والدخل.

وتختلف مواعيد تقديم الإقرارات حسب الشكل النظامي للمنشأة، وذلك على النحو الآتي:

الأفراد، والشركات السعودية المملوكة بالكامل للسعوديين،	ومن يعاملون معاملتهم من رعايا دول مجلس التعاون الخليجي، ملزمون بتقديم الإقرار خلال شهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للمكلف .
الشركات المختلطة	تقدم الإقرار خلال شهرين ونصف من تاريخ انتهاء سنتها المالية
المنشآت في فترة التصفية، أو التوقف الكلي، أو الجزئي،	تقدم الإقرار خلال ستين يوماً من تاريخ التصفية،

أساس حساب الزكاة

يستند حساب الزكاة على المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها ، ويبنى على ما يقدمه المكلف من اقرارات زكوية

أساس حساب الزكاة

بعد أن يقدم المكلف إقراراته الزكوية للهيئة في موعدها النظامي، يقوم موظف الهيئة بفحص تلك الإقرارات؛ لمعرفة مدى تقيد المكلف بالأنظمة، والتعليمات الصادرة بهذا الشأن، ويتم الربط في حال قدمت الإقرارات كما هو مطلوب، وفي موعدها المحدد. أما إذا رأى الفاحص أن بعض البنود تحتاج إلى مزيد من الإيضاح، أو أن المستندات غير كافية، يقوم بإرسال طلب إلى المكلف طالبة الإيضاح، أو المستندات المطلوبة، ويحق للهيئة طلب البيانات، وكل المعلومات التي تحتاجها من المكلف؛ لتأكيد ما هو مسجل في الدفاتر، وعلى المكلف الالتزام بتقديمها؛ وذلك لغرض إثبات الالتزامات الزكوية الخاصة بهم.

تقسيم الزكاة

يجوز للمكلف طلب تقسيم المبالغ المستحقة عليه، وفق الضوابط والخطوات الآتية:

- 1- تقديم المكلف طلب تقسيم مبالغ الزكاة للهيئة بكامل تفاصيله على ان يتم الرد عليه من الهيئة خلال 30 يوم
 - 2- لا تزيد مدة التقسيم على عدد السنوات المستحق عليها الالتزام.
- * وللهيئة اعتبار قرار التقسيم لاغياً في حالة التوقف عن سداد قسطين متتاليين، أو ثلاثة أقساط غير متتالية خلال فترة التقسيم،

إجراءات التحصيل والجباية، ورد المبالغ الزائدة

أولاً إجراءات التحصيل والجباية :

- 1- على المكلف سداد المبالغ المستحقة بموجب الربط الذي لم يعترض عليه، وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ ربط الهيئة.
- 2- إذا قرر المكلف الاعتراض على الربط، فإنه يجب عليه سداد المبالغ غير المعترض عليها، وكذلك سداد نسبة (من 10% إلى 25 %) من الزكاة المستحقة على البنود المعترض عليها، وفقاً للضوابط التي لدى الهيئة، وذلك خلال المدة النظامية للاعتراض، أو يقدم ضماناً مالياً لا يقل عن (50 %) من قيمة المبالغ المستحقة على البنود المعترض عليها فقط.
- 3- في حال صدور قرار من لجنة الفصل، وقبل به المكلف، أو صدور قرار من اللجنة الاستئنافية، أو في حال قيام المكلف بشطب الاعتراض، يجب على المكلف سداد المبالغ خلال ستين يوماً من تاريخ صدور قرار لجنة الفصل، أو قرار اللجنة الاستئنافية، أو من تاريخ الشطب أيهما أقرب.

متى يكون سداد المكلف للمستحقات الزكوية واجب الأداء ؟

- 1- في حال موافقة المكلف على ربط الهيئة.
- 2- بعد انتهاء، ومرور الموعد النظامي، دون قيام المكلف بسداد الزكاة المستحقة عليه، بموجب إقراره المقدم إلى الهيئة.
- 3- بعد انتهاء الموعد النظامي للاعتراض على الربط الذي أجرته الهيئة، أو بعد أول شطب للاعتراض.
- 4- عند صدور قرار نهائي من لجنة الفصل، أو صدور قرار من اللجنة الاستئنافية.

وفي الحالات السابقة يجب على المكلف أداء الزكاة المستحقة عليه، وإذا لم يسدد المكلف الزكاة الواجبة عليه وفقاً للمواعيد المحددة نظامية، فيتم إخطاره من الهيئة بنية الحجر على كافة أمواله المنقولة، وغير المنقولة، وفقاً للضوابط التي تحددها اللائحة، ما لم يتم السداد خلال عشرين يوماً من تاريخ هذا الإخطار.

إجراءات التحصيل والجباية، ورد المبالغ الزائدة

ثانياً) رد المبالغ الزائدة :

بعد أن يدفع المكلف الزكاة للهيئة العامة للزكاة والدخل، فقد يكون دفع الزكاة بالزيادة أو النقصان لأي سبب كان. فإذا تبين أن المكلف دفع للهيئة مبلغاً زائداً عن الزكاة المستحقة عليه، فإن ذلك المبلغ يعد دفعة مقدمة، وتعجيلاً منه لزكاة لاحقة، ويتم التعامل معه على حسب طلب المكلف كما يأتي:

1- إذا لم يطلب المكلف من الهيئة استرداد المبلغ خلال خمس سنوات من تاريخ دفعه، فيرحل إلى حساب المكلف للأعوام الزكوية اللاحقة.

2- أما في حال طلب المكلف من الهيئة استرداد المبلغ خلال خمس سنوات، فعلى الهيئة دراسة طلب المكلف، والتحقق من وجود مبالغ مدفوعة منه بالزيادة، وإنهاء تلك المبالغ خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ثبوت حق المكلف في الاسترداد، وبعد طلبه له.

* لا ينظر إلى أي طلب لرد مبالغ مسددة بالزيادة، إذا كانت هناك إقرارات لم تقدم للهيئة، وكذلك في حالات الاعتراض، أو الاستئناف إلا بعد صدور حكم نهائي يؤكد استحقاق المكلف لهذه المبالغ.

الشهادات التي تمنح للمكلف

أولاً: شهادة التسجيل وتمنح هذه الشهادة عند إتمام عملية التسجيل على موقع الهيئة، وتقديم الطلب للهيئة.

ثانياً: الشهادة المقيدة وهذه شهادة توضح وتفيد أن المكلف مقيد، ومسجل لدى الهيئة العامة للزكاة والدخل.

ثالثاً: الشهادة النهائية هي شهادة نهائية من قبل الهيئة، توضح أن المكلف دفع الزكاة المستحقة عليه، وتحصل عليها

المنشأة بعد تقديم الإقرار، وسداد المستحقات بموجبه، وبإمكان المنشأة إنهاء كافة إجراءاتها الحكومية، واستلام

المستحقات النهائية بموجب هذه الشهادة.

الاعتراض والاستئناف

ويقصد بالاعتراض: قيام المكلف بتقديم اعتراض على الهيئة العامة للزكاة والدخل، في حال تم فرض الزكاة عليه بمبلغ

يرى أنه لا يعكس الواقع، ولم يوافق عليه المكلف.

أما الاستئناف فيقصد به: الاعتراض على حكم لجنة الاعتراض، والتي أصدرت حكم بناء على الاعتراض السابق.



وهناك ثلاث طرق تسمح للمكلف بتقديم طلب مراجعة (أي اعتراض):

- من خلال المراجعة الداخلية من قبل قسم الاعتراضات في الهيئة .
- من خلال اللجنة الداخلية لدى الهيئة لتسوية النزاعات.
- من خلال التظلم المقدم للجان الخارجية: لجنة الفصل (وتسمى أيضا لجنة الفصل في المخالفات، والمنازعات الضريبية)، وكذلك اللجنة الاستئنافية (وتسمى أيضا اللجنة الاستئنافية للمخالفات والمنازعات الضريبية).

شروط قبول الهيئة اعتراضات المكلف :

- 1- أن يتم تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية، وهي ستين يوما من تاريخ إشعار الربط، ويجب أن يتضمن الطلب مبررات وأسباب الاعتراض، والمستندات الثبوتية المؤيدة .
- 2- على المكلف أن يقوم بسداد المبالغ المتعلقة بالربط على النحو الآتي:
 - أ- أن يكون المكلف قد سدد الزكاة عن البنود غير المعترض عليها بالكامل خلال المدة النظامية للاعتراض
 - ب- أن يكون المكلف قد سدد جزءا من المبالغ المستحقة من الزكاة عن البنود المعترض عليها خلال المدة النظامية للاعتراض؛ وذلك بما لا يقل عن (10%)، ولا يزيد عن (25 %)، حسب ما تراه الهيئة، أو تقديم ضمان مالي بما لا يقل عن (50 %) من المبالغ المستحق عليها الاعتراض.
- 3- المراجعة الداخلية: بعد استلام الاعتراض من المكلف، تبدأ الهيئة بعملية المراجعة الداخلية؛ حيث يقوم قسم المراجعة والاعتراض بإجراء المراجعة الداخلية للربط المعترض عليه من المكلف، والرد على الاعتراض في غضون تسعين يوما، ويمكن أن ينتج عن عملية المراجعة أحد الحالات الآتية:
 - أ- قبول الاعتراض بالكامل: حيث تقوم الهيئة بعد ذلك بإصدار ربط جديد بديلا عن الربط الأول المعترض عليه، وإشعار المكلف بذلك.
 - ب- قبول الاعتراض جزئيا: حيث تقوم الهيئة بعد ذلك بإصدار ربط جديد بديلا عن الربط الأول، وإشعار المكلف بذلك.
 - ج- رفض الاعتراض: حيث تقوم الهيئة بإخطار المكلف برفض اعتراضه على ربط الهيئة .

وفي حال رغب المكلف بالاعتراض على القرارات النهائية الصادرة من الهيئة؛ نتيجة الاعتراض المقدم، فعليه تقديم اعتراض إلى لجنة الفصل خلال ثلاثين يوما من صدور إشعار قرار الربط، أو رفض الاعتراض المقدم من المكلف، أو في حال مضى تسعين يوما من تقديم الاعتراض دون أن تبت فيه الهيئة. أما في حال عدم تقدم المكلف بالاعتراض على قرار الهيئة خلال ثلاثين يوما، فإن قرار الهيئة يعتبر بذلك قرارة نهائية.

وفي حال اعتراض المكلف مرة أخرى على قرار لجنة الفصل، أو في حال عدم قبول الهيئة أيضا لقرار لجنة الفصل، فإن النزاع يرفع إلى اللجنة الاستئنائية، والتي تكون قراراتها نهائية، وملزمة، ولا يجوز الطعن فيها.

حقوق والتزامات المكلف	
حقوق المكلف	1- سرية المعلومات: ضمنت لائحة، وأنظمة الزكاة للمكلف محافظة الهيئة العامة للزكاة والدخل، والعاملين بها على سرية المعلومات المتعلقة بالمكلفين. 2- استرداد المبالغ المسددة بالزيادة: أعطت اللائحة والنظام الزكوي، والضريبي المكلف الحق في طلب استرداد أية مبالغ مسددة بالزيادة في أي وقت خلال خمس سنوات. 3- المدة النظامية للربط: حدد النظام، واللائحة مددة معينة يسمح للمكلف فيها تقديم قراراته سواء الزكوية، أو الضريبية، كما حدد أوقات، وفترات للربط، أو إعادة الربط، أو الاعتراض، أو الاستئناف، وغيرها...، مما يتيح للمكلف مرونة التقديم خلالها. 4- الاعتراض، والاستئناف: للمكلف حق الاعتراض على ربط الهيئة خلال ستين يوما من تسلم خطاب الربط، كما يحق له الاستئناف على القرار الابتدائي خلال ستين يوما من تاريخ استلام القرار.
التزامات المكلف	1- التسجيل: أوجبت اللائحة، والنظام على كل شخص خاضع للزكاة، أو للضريبة أن يقوم بتسجيل نشاطه لدى الهيئة في المدة النظامية، ولا يلزم بالتسجيل المكلفون الخاضعون : لضريبة الاستقطاع النهائي، وتفرض غرامة لا تقل عن ألف ريال، ولا تزيد عن عشرة آلاف ريال عن عدم التسجيل على حسب نوع النشاط. 2- مسك الدفاتر، والسجلات التجارية: ألزمت اللائحة، والنظام المكلف في المملكة أن يحتفظ

بالدفاتر التجارية، والسجلات المحاسبية الضرورية لتحديد الزكاة، أو الضريبة الواجبة عليه، والمستندات التي تثبت صحتها، وأن يحملها على موقع الهيئة الإلكتروني. على أن تكون هذه الدفاتر باللغة العربية، أو يقوم بترجمتها حسب معايير الهيئة.

3- الإبلاغ عن العقود المبرمة مع أطراف أخرى: ألزمت اللائحة، أو النظام جميع المكلفين تزويد الهيئة بملخص عن العقود المبرمة مع القطاعات الأخرى خلال المدة النظامية، وفقاً للنموذج المعد لهذا الغرض. ويعتبر الشخص الذي لا يزود الهيئة بنسخة من العقود خلال المدة المحددة، أو لا يشعر الهيئة بتاريخ توقف العمل في العقد، مسؤولاً بالتضامن مع المكلف عن أية مطالبة، أو غرامات تتوجب على العقد.

4- التوقف عن النشاط: فرض النظام الزكوي في المملكة العربية السعودية - كما جاء في اللائحة- على المكلف الذي يرغب في التوقف عن نشاطه - لأي سبب من الأسباب - بتقديم إشعار للهيئة بذلك عن طريق بوابتها الإلكترونية ويختلف نوع الإقرار حسب نوع التوقف على النحو الآتي:

أ- تقديم إشعار عن توقف النشاط، فعلى المكلف أن يقدم للهيئة إشعار عن طريق بوابتها الإلكترونية خلال ستين يوماً من تاريخ التوقف، وإلا حوسب عن عام زكوي كامل.

ب- التوقف عن النشاط لأغراض التصفية: يعد المكلف متوقفاً عن النشاط لأغراض التصفية بمجرد افتتاح إجراء تصفيته التي يترتب عليها توقف نشاطه، وعلى المصفي إشعار الهيئة ببدء إجراءات التصفية، وتقديم الإقرارات في مواعيدها النظامية إلى حين انتهاء التصفية، وتسديد المبالغ الزكوية المستحقة للهيئة.

تصحيح الأخطاء والتقدم وإعادة الربط

للهيئة تصحيح الأخطاء في تطبيق أي من أحكام اللائحة أو الأنظمة خلال خمس (5) سنوات من تاريخ انتهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار الزكوي، وتمدد هذه المدة إلى عشر (١٠) سنوات من تاريخ تقديم المكلف للإقرار الزكوي في الحالات الآتية:

- 1- تقديم الإقرار الزكوي بعد الموعد النظامي.
 - 2- تقديم إقرار زكوي غير مكتمل أو على غير النماذج التي أعدها الهيئة .
 - 3- تقديم الإقرار الزكوي بما يخالف أحكام اللائحة.
 - 4- عدم أداء الزكاة الواجبة من واقع الإقرار الزكوي خلال المدة النظامية.
- * ويجوز للهيئة أيضا تصحيح الأخطاء الناتجة عن العمليات الحسابية (الجمع، والطرح، والضرب، والقسمة)، أو عن وضع رقم خاطئ مكان الرقم الصحيح ونحوها، خلال (10 عشر سنوات) من تاريخ انتهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار الزكوي.
- * كما أنه إذا ظهر للهيئة في أي وقت أن البيانات التي قدمها المكلف غير صحيحة، فلها أيضا إعادة الربط بناء على المعلومات الصحيحة خلال مدة لا تتجاوز خمس (5) سنوات من تاريخ علمها بتلك المعلومات، ولها إحالة من قدم معلومات غير صحيحة أو مضللة إلى الجهات المختصة لتطبيق العقوبات المقررة نظاما .

الفصل الثالث - تطبيق الزكاة في المملكة

الفصل الثالث: المبحث الأول (الوعاء الزكوي لمن يمسكون دفاتر تجارية).

الوعاء الزكوي لمن يمسكون دفاتر تجارية

يقصد بوعاء الزكاة إجمالي المبلغ الذي تفرض عليه الزكاة. ويتم حساب الوعاء عن طريق إجمالي نتائج أعمال المكلفين وحساباتهم بعد تعديل ما يجب تعديله عليها، وبما يتوافق مع متطلبات، وأنظمة، ولوائح الزكاة. فبالنسبة للمكلفين الذين لديهم دفاتر تجارية، أو حسابات منتظمة، فيحسب وعاء الزكاة بإضافة بنود، أو مكونات وعاء الزكاة التي يتضمنها الوعاء، ويخصم منها الأموال المحسومة من وعاء الزكاة.

وذلك وفقا للضوابط الآتية:

1- يجب ألا يقل وعاء الزكاة للمكلف عن صافي الربح المعدل لأغراض جباية الزكاة وفقا لأحكام اللائحة.

مثال:

بلغ وعاء الزكاة لأحد المكلفين، مبلغ 1,000,000 ريال سعودي والربح المعدل 1,100,000 ريال سعودي للفترة من

1/1/2020 الى 2020/12/31 من نفس العام

المطلوب: تحديد وعاء الزكاة للشركة؟

الحل:

بما أن الوعاء الزكوي أقل من الربح المعدل، لذا لا بد أن تحتسب الزكاة بناء على الربح المعدل.

مبلغ الزكاة المستحق = الربح المعدل $\times 2.5\%$ = $1,100,000 \times 2.5\%$ = 27,500 ريال.

2- يحاسب المكلف عن زكاة كامل العام الزكوي الذي توفي فيه أحد الشركاء، أو تنازل عن حصته، ودخل آخرون محله، سواء أكانوا ورثته أم غيرهم، وذلك إذا استمر المكلف في نشاطه.

3- تحاسب المنشأة الفردية عن العام الزكوي الذي انتقلت خلاله الملكية بشكل كامل لملاك آخرين بالنسبة والتناسب للفترة المالية.

4- لا تجرى مقاصة، أو تسوية بين الأرصدة الدائنة للملاك، أو الشركاء (بما في ذلك الحسابات الجارية لهم)، والأرصدة المدينة للملاك أو شركاء آخرين (بما في ذلك الحسابات الجارية لهم).

5- على المكلف الذي يزاوّل نشاطا زراعيّا خاضعة لزكاة الحبوب والثمار، ونشاط آخر خاضعا لأحكام اللائحة، أن يقدم للهيئة حسابات منفصلة ومستقلة لنشاطه الخاضع للزكاة.

6- للأغراض الزكوية يؤخذ في الحساب نتائج إعادة التقييم، طبقا للقيمة العادلة الظاهرة في القوائم المالية.

مكونات وعاء الزكاة للمكلفين الذين يمسكون دفاتر تجارية

يتكون الوعاء الزكوي للمكلفين الذين يمسكون دفاتر تجارية من ← جميع أموالهم الخاضعة للجباية.

أولاً: ما يضاف إلى الوعاء الزكوي :

فيما يأتي البنود التي تضاف إلى الوعاء الزكوي، مع بعض الضوابط والأمثلة عليها، مع العلم أن هذه البنود تضاف على أساس أرصدة آخر المدة، ما لم يذكر تحديد لأي بند منها في اللائحة.

المجموعة	البند
حقوق الملكية وما في حكمها	رأس المال أول العام
	الزيادة في رأس المال خلال العام
	الاحتياطيات المرحلة من سنوات سابقة
	الأرباح المدورة من سنوات سابقة
	صافي ربح العام المعدل لأغراض جباية الزكاة
	التغيرات في القيمة العادلة الناتجة عن إعادة التقييم
المخصصات	المخصصات أول المدة بعد حسم المستخدم منها خلال العام
	الإيرادات المقدمة
الالتزامات التي على المكلف المصنفة طويلة الأجل، وما في حكمها	الدفعات المقدمة
	الدائنون
	أوراق الدفع
	القروض + القسط المتداول من القرض
	قروض الشركاء أو الملاك
	المبالغ المحتجزة من المفاولين (ضمان جودة الأداء)
	المبالغ المستخدمة لأطراف ذات علاقة
	الأرباح تحت التوزيع
	الالتزام الضريبي المؤجل طويلاً لأجل

ثانياً: ما لا يضاف إلى الوعاء الزكوي :

فيما يلي مختصر للبنود التي لا تضاف، أو التي تحسم من الوعاء الزكوي من الالتزامات التي على المكلف:

المجموعة	البند
الالتزامات التي على المكلف المصنفة قصيرة الأجل، وما في حكمها ما لم يعلم أنها مولت موجودات محسومة	القروض
	الدائنون
	المصاريف المستخدمة
	أوراق الدفع
	حساب السحب على المكشوف
	قروض الشركاء أو الملاك
	المبالغ المحتجزة
	المبلغ المستحق لأطراف ذات علاقة
	القسط المتداول من الالتزام الضريبي المؤجل

المعالجة المحاسبية لبنود الوعاء الزكوي (الإضافات)

وعاء الزكاة يعبر عن المبلغ الصافي الذي تحسب عليه الزكاة الشرعية. ويمكن الوصول إلى هذا المبلغ (الوعاء) عن طريق عدة بنود تسمى (عناصر الوعاء الزكوي).

ملخص المعالجة المحاسبية لبنود الوعاء الزكوي (الاضافات)

عناصر وعاء الزكاة	التعليق باختصار
البنود التي تضاف إلى الوعاء الزكوي:	+
رأس المال أول العام	رصيد أول المدة
الزيادة في رأس المال خلال العام	بالكامل (مصدرها داخلي أو مؤلت محسوماً)، أو بالنسبة
الاحتياطات المرحلة من سنوات سابقة	رصيد أول المدة، أو بالكامل إذا حوّلت إلى حقوق الملكية
الأرباح المدوّرة من سنوات سابقة	رصيد أول المدة مطروحاً منه ما تمّ توزيعه
صافي ربح العام المعدّل لأغراض جباية الزكاة	بالمبلغ الكامل بعد التعديل
التغير في القيمة العادلة بعد إعادة التقييم	تتمّ إضافة الفرق بالقيمة، ويحسم التقييم الجديد
المخصّصات	أول المدة بعد حسم المستخدم منها خلال العام
الإيرادات والدفعات المفدّمة	رصيد أول المدة أو آخر المدة أيّهما أقلّ (حولان الحول)
الالتزامات على المكلف، الديون، القروض	تختلف طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، بشروط خاصة
المبالغ المستخدمة لأطراف ذات علاقة	تختلف طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، بشروط خاصة
الأرباح تحت التوزيع	تضاف إلا إذا تمّ الإعلان عنها، وأودعت في حساباتهم
الالتزام الضريبي المؤجل طويل الأجل	تضاف بالكامل لعدم دفعها

امثلة على الاضافات :

1- رأس المال والزيادة فيه خلال العام :

مثال: قامت إحدى الشركات بزيادة رأسمالها خلال العام بمبلغ 5,000,000 مليون ريال بتاريخ 1/7/2020 م، وتنتهي السنة للشركة في 31/12/2020 م، وكانت الزيادة على النحو الآتي:

- 1- مبلغ 1,500,000 ريال (تحويل من الاحتياطي العام).
 - 2- مبلغ 2,500,000 ريال (تمويل نقدي من الشركاء استخدم لشراء خط إنتاج جديد).
 - 3- مبلغ 1,000,000 ريال (تمويل نقدي من الشركاء استخدم لشراء بضاعة، ومواد خام).
- والمطلوب: تحديد الزيادة في رأس المال التي تضاف إلى وعاء الشركة الزكوي؟
- الحل:**
1. مبلغ 1,500,000 ريال (وهي الزيادة التي تمت من الاحتياطي العام) تضاف بالكامل للوعاء؛ لكونها فقط تحويل داخلي من عناصر حقوق الملكية فتجب عليها الزكاة.
 2. مبلغ 2,500,000 ريال (وهي الزيادة التي تمت لتمويل شراء خط إنتاج جديد)، فتضاف بالكامل إلى الوعاء لأنها مؤلت محسومة من الوعاء (أصل ثابت محسوم من الوعاء).
 3. مبلغ 1,000,000 ريال (وهي الزيادة التي تمت لتمويل شراء بضاعة ومواد خام، أي هي من مصادر التمويل الأخرى)، إذن تعامل معاملة الالتزامات على المكلف (الشركة)، فيضاف منها ما لا يتجاوز مبلغ المحسومات من الوعاء، ويتم حسابها على النحو الآتي:
- عدد الأيام المتبقية من وقت الزيادة إلى نهاية السنة المالية، والتي تمت في 1/7/2020 م وحيث إن السنة المالية تنتهي في 31/12/2020 أي 184 يوماً.
- ما يضاف = قيمة الزيادة × (عدد الأيام المتبقية حتى نهاية السنة ÷ عدد أيام السنة)**
- $$= 1,000,000 \times (184 \div 365) = 504,110 \text{ ريال.}$$

2- الاحتياطات المرحلة من سنوات سابقة :

تمثل الاحتياطات المبالغ التي تقتطعها الشركة من أرباح السنة الحالية، أو من سنوات سابقة؛ وذلك من أجل مواجهة الخسائر المحتملة، أو لتلبية الاحتياجات المستقبلية للشركة . والتطبيق الحالي لنظام جباية الزكاة يسمح بإضافة الاحتياطات مع مراعاة ما يأتي:

- (١) تضاف إلى الوعاء برصيد أول الفترة، إذا بقي الرصيد إلى نهاية العام.
- (٢) إذا تحولت الاحتياطات إلى أحد حسابات حقوق الملكية، فتضاف إلى الوعاء عن كامل المدة ضمن حقوق الملكية.
- (٣) الجزء المستخدم من الاحتياطات المرحلة في صورة توزيعات نهاية العام، لا يتم إضافته للوعاء.

مثال ١: لدى إحدى الشركات رصيد احتياطي اختياري عام بمبلغ 10,000,000 ريال سعودي، تم استخدام 5,000,000 ريال سعودي لغرض زيادة رأس المال وتم استخدام 2,000,000 ريال سعودي في توزيعات أرباح نقدية للشركاء. المطلوب: تحديد المبلغ الذي يجب إضافته للوعاء؟

الحل:

يضاف للوعاء:

- 1- رصيد الاحتياطات آخر العام = $10,000,000 - (2,000,000 + 5,000,000) = 3,000,000$ ريال.
- 2- مبلغ 5,000,000 ريال من الاحتياطات التي استخدمت لغرض زيادة رأس المال؛ إلى الوعاء. $5,000,000 + 3,000,000 = 8,000,000$

أو بمعنى آخر الرصيد المتبقي من الاحتياطات وذلك بعد حسم توزيعات الأرباح النقدية فقط كالآتي:
الرصيد بداية السنة ناقصا توزيعات الأرباح النقدية خلال العام:

$$10,000,000 - 2,000,000 = 8,000,000 \text{ ريال.}$$

3- الأرباح المدورة من سنوات سابقة :

تمثل الأرباح المدورة، أو المرحلة من سنوات سابقة: الأرباح المحتجزة، والتي يتم نقلها إلى السنة التالية. والأرباح المدورة تعتبر عنصرا من عناصر وعاء الزكاة، كما تعتبر بمثابة زيادة في حقوق الملكية، أي بمثابة رأس مال إضافي للمكلف؛ لذا وجب إخضاعها للزكاة، ولا ينظر إلى سابقة سداد الزكاة عنها في سنة تحقيقها؛ وذلك استنادا لمبدأ استقلالية السنوات الزكوية . وعند إضافة الأرباح المدورة يتم مراعاة ما يأتي:

- (1) تضاف إلى وعاء الزكاة برصيد أول الفترة، ناقصا توزيعات الأرباح المسددة خلال العام الزكوي.
- (2) التوزيعات التي لم يتقدم أصحابها لتسلمها، وتم تجنبها في حسابات بنكية منفصلة تعد توزيعات مسددة للشركاء.
- (3) تعتبر توزيعات الأرباح من أرباح العام الحالي ضمنا؛ لإضافات السالبة في وعاء الزكاة في حال تجاوزها رصيد الأرباح المبقة.

4- صافي الربح العام المعدل لأغراض جباية الزكاة *

يقصد بالأرباح السنوية: صافي الربح المتحقق في نهاية العام من نشاط المنشأة. وتمثل الأرباح الصافية قبل التوزيع، وحسب ما جاءت في قائمة الدخل بغض النظر عن تاريخ نشأة هذه الأرباح. وتقوم الهيئة العامة للزكاة والدخل بالتعديل على صافي الأرباح، أو الخسارة التي يحققها المكلف؛ وذلك بإضافة بعض البنود المدرجة في قائمة الدخل ضمن المصاريف، والتي ترى استبعادها من المصاريف، مثل: المخصصات، وفروق الاستهلاك الزائدة عن النسبة النظامية، ومصروف الزكاة، أو خصم بعض البنود التي ترى الهيئة إضافتها إلى المصاريف، ولم تضاف من قبل المكلف.

مثال:

ظهر ربح إحدى الشركات كما هو في دفاتر الشركة بقيمة 850,000 ريال، وتبين وجود مصروفات بقيمة 10,000 ريال (غير معترف بها كمصروف)، بينما هنالك 4,000 ريال إيرادات سوف يتم خصمها من الوعاء لعدم اعتبارها كإيراد. المطلوب: بناء على البيانات الآتية حدد مقدار الربح الخاضع للزكاة.

الحل:

البند	المبلغ
صافي الربح كما هو في دفاتر الشركة	850.000
إضافة المصروفات غير المعترف بها	10.000
خصم: إيرادات غير معترف بها	(4000)
صافي الربح العام المعدل لأغراض الزكاة	856.000 ريال

5- تغيرات في القيمة العادلة الناتجة عن إعادة التقييم :

أعطت المعايير المحاسبية الدولية المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين خيار تقييم بعض الأصول باستخدام نموذج التكلفة، أو استخدام نموذج القيمة العادلة، أو إعادة التقييم.

مثال:

شركة السلام - وهي شركة مساهمة مدرجة في سوق الأسهم السعودي - تستثمر فيها أحد الشركات استثمارات طويلة الأجل، وقد بلغت قيمته العادلة 2,000,000 ريال، في بداية العام الزكوي. إلا أن القيمة العادلة ارتفعت إلى 3,000,000 ريال في نهاية العام الزكوي، وقد تم إدراج الزيادة في القيمة العادلة بمبلغ 1,000,000 ريال. في قائمة الدخل لشركة السلام.

المطلوب: وضح كيف تتم معالجة الاستثمار في شركة السلام في الإقرار الزكوي؟

الحل:

البند	المبلغ
قيمة الاستثمارات التي تحسم من الوعاء الزكوي	3,000,000 ريال
التغير في القيمة العادلة الذي يضاف إلى الوعاء الزكوي	1,000,000 ريال

6- المخصصات :

يقصد بالمخصصات المبالغ التي تقتطع من الإيرادات من أجل مقابلة التزامات، أو خسائر يمكن التعرف عليها، ولا يمكن تحديد قيمتها بدقة. والتطبيق الحالي لنظام جباية الزكاة في المملكة العربية السعودية يعالج المخصصات كما يأتي:

- يضاف / يحسم إلى (الأرباح / الخسائر) المخصص المكون خلال العام الزكوي.
- يضاف رصيد أول المدة إلى الوعاء ناقصة المستخدم خلال العام.
- إذا بلغ الوعاء الزكوي الحد الأدنى للأرباح المعدلة، فلا يسمح بحسم المستخدم من المخصصات منها؛ لكونه حسم من رصيد المخصصات أول العام.

مثال ١:

فيما يأتي رصيد المخصصات أول العام والمكون خلال العام، المطلوب تحديد المقدار الذي تعدل به نتيجة النشاط، والمقدار الذي يضاف في الوعاء.

رصيد 1/1 أول المدة	المكون خلال العام	المستخدم خلال العام	* ما يعدل به نتيجة النشاط	** ما يضاف إلى الوعاء
100,000	20,000	(15,000)	20,000	85,000
200,000	15,000	(20,000)	15,000	180,000

* ما يعدل فيه نتيجة النشاط = المخصصات المكونة خلال العام
 ** يضاف إلى الوعاء = رصيد أول المدة (1/1) - المستخدم خلال العام

7- الإيرادات والدفعات المقدمة

هي المبالغ التي تستلمها الشركة مقدمة من عملائها عن بضائع أو خدمات لم يتم تسليمها بعد، فقد رأت الهيئة القضائية العليا أنه **تجب الزكاة فيها عند مضي سنة من امتلاكها**. وفي حال كانت الشركة أثبتت كامل الإيرادات المقدمة كالتزام، أو من ضمن المطلوبات على الشركة؛ فإن ما يدخل منها في الوعاء ما حال عليه الحول فقط، أو مقارنة رصيد أول الفترة وآخرها، ويضاف للوعاء الأقل منهما.

8- الالتزامات التي على المكلف (الديون، القروض)

وتتمثل في القروض، والدائنين، وأوراق الدفع، والتمويل الحكومي التجاري، ونحوها...، فالالتزامات التي على المكلف بشكل عام **تنقص وعاء الزكاة للمكلف**، من خلال عدم إضافتها لمكونات الوعاء وفق الطريقة المتبعة لدى الهيئة، مع اختلاف المعالجات المحاسبية المعمول بها بين الالتزامات قصيرة الأجل، والالتزامات طويلة الأجل.

فالالتزامات قصيرة الأجل - إن مولت محسوم - ستضاف لمكونات الوعاء، بخلاف التي لم تمول محسومة، فإنها لا تضاف لمكونات الوعاء.

أما **الالتزامات طويلة الأجل**، فتضاف لمكونات الوعاء، على ألا يتجاوز إجمالي المضاف قدر العناصر المحسومة؛ وذلك حفظاً للأموال الزكوية من أن تستغرق في الديون.

9- المبالغ المستخدمة للأطراف ذات العلاقة كالتزامات

قد تمول المنشأة نشاطها عن طريق الدائنين، أو الموردين، أو الأطراف ذات العلاقة ومن في حكمهم، فإذا تم تمويل النشاط من خلال أحد هذه البنود، فتعتبر كالتزامات التي على المكلف للأطراف ذات العلاقة، وتختلف باختلاف الهدف منها، فقد تعتبر التزامات طويلة الأجل (أي مدتها 354 يوماً أو أكثر)، أو التزامات قصيرة الأجل، وقد تكون لتمويل أصل ثابت، أو أصل متداول؛ لذا لإضافتها إلى الوعاء فإننا نطبق نفس **شروط الالتزامات**، سواء قصيرة الأجل أم طويلة الأجل.

10- الأرباح تحت التوزيع

وهي الأرباح التي قد قررت الشركة توزيعها على المساهمين، وتضاف للوعاء الزكوي عند حساب الزكاة على الشركة. ولكن لا تتم إضافتها إلى الوعاء إذا تحقق ما يأتي:

1. أن تكون الأرباح قد تم الإعلان عن توزيعها، ولم يتقدم أصحابها لاستلامها.
2. أن تكون مودعة في حساب خاص، لا يسمح للمكلف بالتصرف فيه.

11- الالتزام الضريبي المؤجل طويل الأجل

ويقصد بالالتزامات الضريبية المؤجلة: قيمة الضرائب التي يستحق دفعها في الفترات المستقبلية، وتشمل: الضرائب المؤجلة، أو الفروق المؤجلة أيضاً، أو المبالغ الضريبية التي تم اكتشافها لاحقاً. وتعتبر التزاماً على المنشأة واجب الدفع في وقتها المستقبلي، ويحسم كامل المبلغ المستحق في السنة الزكوية.

مثال:

ظهر في دفاتر إحدى الشركات لعام 1441 هـ من ضمن المصاريف: مصاريف ضريبة مؤجلة الدفع إلى نهاية عام 1442 هـ بقيمة 40,000 ريال، فإذا علمت أن صافي الربح الدفري هو 220,000 ريال. **المطلوب:** تحديد أثر التعديل على الربح لأغراض الزكاة.

الحل:

الوعاء الزكوي لعام 1441 هـ: بما أن الضريبة 40,000 ريال مؤجلة لم تدفع بعد سوف يتم دفعها في العام القادم (1442 هـ)، فهي تعتبر مصروف مسموح به؛ لذا تتم إضافتها إلى وعاء الأرباح المعدلة لحساب الوعاء الزكوي.
الأرباح المعدلة = $220,000 + 40,000 = 260,000$ ريال يعدل بها الوعاء الزكوي.

المعالجة المحاسبية لبنود الوعاء الزكوي (الحسميات)

ملخص المعالجة المحاسبية لبنود الوعاء الزكوي (الحسميات)

البند الذي تحسم من الوعاء الزكوي:	-
صافي الموجودات الثابتة، وما في حكمها	الموجودات المقتناة بغرض الاستخدام، وما في حكمها
الإنشاءات الرأسمالية، والمشاريع تحت التنفيذ	تحسم بالكامل؛ لإنشائها بغرض الاستخدام
الموجودات غير الملموسة	أن تكون مثبتة في الحسابات، وبغير نية الاتجار فيها
الاستثمارات في منشآت داخل وخارج المملكة	تحسم في حال تم دفع الزكاة عنها بشروطها
صافي مصاريف التأسيس، وما قبل التشغيل	يحسم رصيد آخر المدة
صافي خسارة العام الزكوي المعدلة	كامل الخسارة المعدلة
صافي الخسارة المدورة المعدلة	المعدلة لأغراض جباية الزكاة وفقاً للضوابط المحددة
صافي قيمة العقارات تحت التطوير	أن تكون معدة للبيع وفقاً للضوابط والنسب المحددة
الوديعة النظامية لشركات التأمين وإعادة التأمين	كامل المبلغ المثبت
مخزون المدخلات الزراعية	للنشاط الزراعي المشتراة لغرض الاستخدام في الإنتاج
الأصل الضريبي المؤجل طويل الأجل	تحسم بالكامل لعدم استلامها بعد
الوعاء (الصافي)	وهو ما تحسب عليه الزكاة بنسبة ٢.٥%

البند الذي لا تحسم من الوعاء الزكوي

١. النقد وما في حكمه.
٢. المخزون.
٣. الالتزامات التي للمكلف أيًا كان أجلها أو طبيعتها.
٤. الاستثمارات في الصكوك والسندات.
٥. الاستثمارات في شركات خارج المملكة (ما لم يتم سداد الزكاة عنها).
٦. الاستثمارات في عقارات تحت التطوير غير المستوفية للشروط المحددة في اللائحة.
٧. قطع الغيار المعدة للبيع.
٨. الموجودات غير الملموسة المشتراة بنية الاتجار.
٩. الاستثمارات في ودائع أو معاملات آجلة.
١٠. الودائع النظامية باستثناء الودائع النظامية لشركات التأمين وإعادة التأمين.
١١. الاستثمارات بغرض الاتجار.

ملخص للاضافات والحسميات

عناصر وعاء الزكاة	التعليق باختصار
البند الذي تضاف إلى الوعاء الزكوي:	+
رأس المال أول العام	رصيد أول المدة
الزيادة في رأس المال خلال العام	بالكامل (مصدرها داخلي أو مولى محسوماً)، أو بالنسبة
الاحتياطات المرحلة من سنوات سابقة	رصيد أول المدة، أو بالكامل إذا حوّلت إلى حقوق الملكية.
الأرباح المدوّرة من سنوات سابقة	رصيد أول المدة مطروحاً منه ما تمّ توزيعه
صافي ربح العام المعدّل لأغراض جباية الزكاة	بالمبلغ الكامل بعد التعديل
التغير في القيمة العادلة بعد إعادة التقييم	تتم إضافة الفرق بالقيمة، ويحسم التقييم الجديد
المخصصات	أول المدة بعد حسم المستخدم منها خلال العام
الإيرادات والدفوعات المقتمة	رصيد أول المدة أو آخر المدة أيهما أقل (حولان الحول)
الالتزامات على المكلف، الديون، القروض	تختلف طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، بشروط خاصة
المبالغ المستحقة لأطراف ذات علاقة	تختلف طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، بشروط خاصة
الأرباح تحت التوزيع	تضاف إلا إذا تمّ الإعلان عنها، وأودعت في حساباتهم
الالتزام الضريبيّ المؤجل طويل الأجل	تضاف بالكامل لعدم دفعها
البند الذي تحسم من الوعاء الزكوي:	=
صافي الموجودات الثابتة، وما في حكمها	الموجودات المقتناة بغرض الاستخدام، وما في حكمها
الإشاءات الرأسمالية، والمشاريع تحت التنفيذ	تحسم بالكامل؛ لإنشائها بغرض الاستخدام
الموجودات غير الملموسة	أن تكون مثبتة في الحسابات، وبغير نية الاتجار فيها
الاستثمارات في منشآت داخل وخارج المملكة	تحسم في حال تمّ دفع الزكاة عنها بشروطها
صافي مصاريف التأسيس، وما قبل التشغيل	يحسم رصيد آخر المدة
صافي خسارة العام الزكويّ المعدلة	كامل الخسارة المعدلة
صافي الخسارة المدوّرة المعدلة	المعدلة لأغراض جباية الزكاة وفقاً للضوابط المحددة
صافي قيمة العقارات تحت التطوير	أن تكون معدة للبيع وفقاً للضوابط والنسب المحددة
الوديعة النظامية لشركات التأمين وإعادة التأمين	كامل المبلغ المثبت
مخزون المعنويات الزراعية	للنشاط الزراعي المشتراة لغرض الاستخدام في الإنتاج
الأصل الضريبيّ المؤجل طويل الأجل	تحسم بالكامل لعدم استلامها بعد
الوعاء (الصافي)	وهو ما تحسب عليه الزكاة بنسبة ٢,٥%

التعديل على صافي نتيجة النشاط

من أهم بنود وعاء الزكاة لدى المكلفين الذين يمسون دفاتر تجارية أو حسابات منتظمة هو: ← صافي الأرباح أو صافي الخسائر.

وهذا البند قد تم ذكره ضمن البنود التي تضاف للوعاء الزكوي (في حال كان صافي المعدل ربحاً)، أو من ضمن البنود التي تحسم من الوعاء الزكوي (في حال كان صافي المعدل خسارة). ومن ناحية أخرى هنالك مصروفات لم يتم حسمها من الربح الدفري، أجاز نظام الزكاة حسمها عند حساب الربح المعدل للزكاة، ويطبق هذا عكساً على الإيرادات.

المصروفات جائزة الحسم عند تحديد صافي النشاط

وفقاً لما تقتضيه اللائحة الزكوية يتم حسم بعض البنود للتعديل على الربح الدفري، أو الخسارة الدفريّة، للوصول إلى صافي الربح المعدل لأغراض الزكاة، وفيما يأتي أهم البنود الجائزة الحسم من المصروفات:

- (1) المصروفات العادية والضرورية اللازمة للنشاط.
- (2) رواتب وبدلات المالك أو الشريك.
- (3) المكافآت المدفوعة إلى رئيس مجلس الإدارة ونائبه وأعضاء المجلس من الملاك أو الشركاء.
- (4) الديون المعدومة.
- (5) قسط الاستهلاك السنوي للموجودات الثابتة.
- (6) التبرعات، والأعمال الخيرية.
- (7) احتياطات الأقساط غير المكتسبة، والأخطار القائمة.
- (8) المصروفات المدرسية المدفوعة لأبناء المكلّف.

ملخص للمصاريف جائزة الحسم عند تحديد صافي النشاط

المصروفات	الشروط الواجب توافرها في المصروف ليتم حسمه
المصروفات العادية والضرورية اللازمة للنشاط	أن تكون النفقة فعلية، ومؤيدة بمستندات وقرائن تقبلها الهيئة، وقابلة للتأكد من صحتها، ولو كانت متعلقة بسنوات سابقة أن تكون مرتبطة بنشاط المكلف، ولا تتعلق بمصروفات شخصية أو بأنشطة أخرى لا تخص المكلف ألا تكون ذات طبيعة رأسمالية، وإلا فإنه تعدل به نتيجة النشاط، ويضم إلى الموجودات الثابتة، ويستهلك ضمن استهلاك الأصل. أن تكون في حدود الرواتب والبدلات المصرح عنها لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
رواتب وبدلات المالك أو الشريك	يجوز حسمها في حدود المكافآت التي تدفع للأشخاص المستقلين
المكافآت المدفوعة إلى رئيس مجلس الإدارة ونائبه وأعضاء المجلس من الملاك أو الشركاء	أن يكون قد سبق التصريح عن الإيرادات التي نتجت عنها تلك الالتزامات ضمن إيرادات المكلف في سنة استحقاقا لإيراد. تكون الديون المدومة ناتجة عن ممارسة النشاط أن يقدم المكلف شهادة مصادق عليها من محاسب قانوني مرخص له في المملكة، تفيد بأن شطب هذه الالتزامات تم بقرار من صاحب الصلاحية، وذلك عند طلب الهيئة تلك الشهادة.
الديون المدومة	ألا تكون الالتزامات على جهات مرتبطة بالمكلف أن يلتزم المكلف بالتصريح عما يتم تحصيله من تلك الالتزامات. أن تكون الموجودات مملوكة أن تكون الموجودات معدة للاستخدام في النشاط، وفقا للمثبت في دفاتر المكلف التجارية. أن يكون قسط الاستهلاك ضمن الحدود النظامية.
قسط الاستهلاك السنوي للموجودات الثابتة	أن تكون مدفوعة للجهات المصرح لها بتلقي التبرعات داخل المملكة، ومؤيدة بمستندات ثبوتية.
التبرعات	المكون خلال العام من احتياطي الأقساط غير المكتسبة، ومن احتياطي الأخطار القائمة، في شركات التأمين (و/ أو إعادة التأمين التفاصيل في قسم زكاة أنشطة التمويل)
المصروفات المدرسية المدفوعة الأبناء العاملين لدى المكلف	أن تعاد للوعاء الزكوي في العام التالي أن يكون تحديدها وفقا للمعايير المهنية المتبعة في هذا النوع من النشاط ووفقا للأنظمة، واللوائح والقواعد السارية ذات الصلة بالنشاط المذكور أن تكون مدفوعة إلى منشأة تعليمية مرخصة في المملكة أن ينص عليها صراحة في عقد عمل الموظف في الشركة. أن يتم تأييد هذه المصروفات بمستندات صرف مقبولة لدى الهيئة.

المصروفات غير جائزة الحسم عند تحديد صافي النشاط

١. المصروفات والتكاليف غير المرتبطة بنشاط المكلّف.
٢. المصروفات التي لا يمكن للمكلف إثباتها بمستندات مؤيدة، أو قرائن أخرى تقبلها الهيئة.
٣. الزكاة، أو الضريبة المستحقة، أو المسددة.
٤. حصة العامل في صناديق التقاعد، وصناديق الادّخار.
٥. جميع المخصّصات، والاحتياطيّات المكوّنة خلال العام الرّكويّ محلّ الإقرار، ما عدا ما أجازته النّظام منها.
٦. قيمة الزيادة في أسعار الموادّ، والخدمات المقدّمة من أطراف مرتبطة.
٧. فرق الاستيراد الناتج عن مقارنة قيمة الاستيراد الوارد في الإقرار المقدّم من المكلف بقيمته الواردة في بيان الهيئة العامّة للجمارك.

ملخص للمصاريف غير جائزة الحسم عند تحديد صافي النشاط

المصروفات التي لا يجوز حسمها

المصروفات والتكاليف غير المرتبطة بالنشاط وتشمل كلّاً من:

- مصروفات الترفيه.
- المصروفات ذات الطبيعة الرأسمالية.
- الرّواتب والأجور وما في حكمها (المدفوعة للمالك أو الشريك أو أيّ من أفراد عائلته غير ما هو مسجّل لدى التّأمينات الاجتماعيّة).
- المصروفات الشّخصيّة المتعلّقة بالشركاء.

المصروفات غير المؤيدة بمستندات، أو قرائن أخرى مقبولة للهيئة.

الزكاة أو الضريبة المستحقة أو المسددة ما عدا ضريبة القيمة المضافة المتكبدة من قبل المكلف.

حصة العاملين في صناديق التقاعد، وصناديق الادّخار.

المخصّصات والاحتياطيّات المكوّنة خلال العام.

قيمة الزيادة في أسعار الموادّ أو الخدمات المقدّمة من أطراف مرتبطة، أو لها القدرة على التّأثير في أفعال أو قرارات المكلف بشكل مباشر أو غير مباشر مقارنة بالأسعار المستخدمة بين أطراف مستقلة وفقاً للأنظمة، واللوائح، والقواعد السارية ذات الصلة.

فرق الاستيراد الناتج من مقارنة قيمة الاستيراد الوارد في الإقرار المقدّم من قبل المكلف بقيمته الواردة في بيان الهيئة العامّة للجمارك بعد حسم الاستيراد المضاف إلى الأصول الثابتة خلال العام الرّكويّ وفيما يأتي تفصيل ذلك:

أ/ إذا كانت قيمة استيراد المكلف الواردة في الإقرار أكبر من قيمته الواردة في بيان الجمارك، فيضاف الفرق كاملاً إلى صافي الرّبح.

ب/ إذا كانت قيمة استيراد المكلف الواردة في الإقرار، أقلّ من قيمته الواردة في بيان الجمارك؛ فيحسب ربحاً لهذا الفرق طبقاً للإجراءات التي تحددها الهيئة وبما لا يقلّ عن نسبة مجمل ربح الإقرار إلى إيرادات النشاط، وتعمل به نتيجة النشاط.

مثال شامل على الفصل الثالث – المبحث الأول

مثال شامل:

فيما يأتي القوائم المالية لشركة الفلاح المحدودة، يملكها سعوديون بنسبة (100%):

قائمة المركز المالي كما في 31/12/2020 م

2020	2019	البند
		الموجودات
2,710,000	2,070,000	النقدية
340,000	120,000	المخزون
750,000	300,000	الموجودات الثابتة
450,000	200,000	الاستثمارات
4.250.000	2.690.000	إجمالي الموجودات
		الخصوم / الالتزامات
1.200.000	800.000	قروض
200.000	150.000	مخصصات
1.400.000	950.000	
		حقوق الملكية
1.000.000	1.000.00	رأس المال
1.530.000	450.000	الأرباح المبقاة
100.000	100.000	الاحتياطي النظامي
170.000	190.000	جاري الشريك
2.850.000	1.740.000	
4.250.000	2.690.000	إجمالي الالتزامات و حقوق الملكية

قائمة الدخل للفترة المنتهية في 31/12/2020

2020	2019	البيان
6.000.000	4.000.000	إجمالي الإيرادات
(3.600.000)	(2.400.000)	التكاليف التشغيلية
2.400.000	1.600.000	مجمل الأرباح
(740.000)	(600.000)	المصاريف الإدارية
(400.000)	(450.000)	المصاريف التسويقية
(180.000)	(120.000)	الاستهلاكات
1.080.000	430.000	صافي الأرباح

فإذا علمت أن:

1. صافي الربح المحاسبي يتضمن 10,000 ريال حصص بعض الموظفين في التأمينات الاجتماعية.
 2. صافي الربح المحاسبي يتضمن 230,000 ريال مزايا مقدمة للشركاء، ومنها 30,000 ريال لا تتوافر فيها شروط التعاملات بين أطراف مستقلة.
 3. مخصصا تم تكوينه خلال العام، ولم يصرف منه شيء.
 4. حصلت الشركة على قرض إضافي في منتصف العام، خصص جزء منه بمبلغ 200,000 ريال لشراء سيارة للشركة.
 5. الاستثمارات عبارة عن استثمار في أسهم إحدى الشركات السعودية المقيمة الخاضعة للزكاة.
 6. الاستهلاك وفقا لنسب هيئة الزكاة والدخل 220,000 ريال.
- المطلوب: حساب الزكاة عن عام 2020م.

الحل:

1- مبلغ 10,000 ريال (حصة بعض الموظفين في التأمينات الاجتماعية): مصروف غير مسموح به يعاد إلى الربح المعدل.
2 - مبلغ 30,000 ريال (قيمة المزايا المقدمة للشركاء، والتي لا تتوافر فيها شروط التعاملات بين أطراف مستقلة): تعتبر مصروفاً غير مسموح به يعاد إلى الربح المعدل.

3- المخصص كان في بداية العام 150,000 ريال: تجب فيها الزكاة فتعاد إلى الوعاء. أما المكون خلال العام (50,000): يعاد إلى الربح المعدل.
4- القروض وجاري الشريك تعد جميعها مصادر خارجية؛ لذا يقبل منها ما يعادل المحسومات فقط، ويمكن حسابها على النحو الآتي:

أولاً: القروض

رصيد أول المدة + ما مول محسوماً + [باقي الإضافات × (نسبة مدة الإضافة)]
الإجمالي = 800,000 + 200,000 + [200,000 × (6 ÷ 12 شهراً)] = 1,100,000 ريال.

ثانياً: جاري الشريك

رصيد أول المدة - المستخدم منه = 170,000 (رصيد آخر المدة).

الإجمالي = 1,100,000 + 170,000 = 1,270,000 ريال.

إذن، مجموع القروض وجاري الشريك يقبل منها بقيمة تمويل المحسومات ولكن ما يقبل منها كمصروف بحدود الحسميات مع مراعاة ما تم مقابلته من الحسميات. وفي هذا المثال تعتبر الحسميات = الموجودات الثابتة + الاستثمارات

= 750,000 + 450,000 = 1,200,000 ريال (تضاف إلى الوعاء).

5 - الاستثمارات عبارة عن استثمار في أسهم إحدى الشركات السعودية المقيمة الخاضعة للزكاة، وقيمة الاستثمارات تحسم من الوعاء الزكوي.

6. الاستهلاك وفقاً لنسب هيئة الزكاة والدخل 220,000 ريال: مصروف معترف به؛ وذلك لأنه مطابق لنسب الهيئة، فلا يعاد إلى الوعاء.

أولاً: التعديل على صافي الأرباح

الزكاة المستحقة : بما أن الشركة تستخدم التاريخ الميلادي؛ لذا فإن النسبة = (2.5% ÷ عدد أيام السنة الهجرية) × عدد الأيام الفعلية للعام الزكوي للمكلف. أما الأرباح المعدلة فتحسب على 2.5%

الزكاة = (الوعاء باستثناء الأرباح × النسبة المعدلة) + (الربح المعدل × 2.5%)

الوعاء باستثناء الأرباح = 2,870,000

1,170,000 = 170,000

= 1,700,000 × [(2.5% ÷ 365) × 365]

+ [1,170,000 × 2.5%]

الزكاة = 43,821 + 29,250 = 73,071

ريالاً

البيان	2020
صافي الربح المحاسبي	1,080,000
يضاف له	+
حصة في التأمينات الاجتماعية	10,000
المزايا المقدمة للشركاء وغير المطابقة	30,000
المخصصات المكونة خلال العام	50,000
صافي الربح المعدل	1,170,000
البيان	2020
العناصر الموجبة (+)	
صافي الربح المعدل	1,170,000
رأس المال	1,000,000
أرباح مبقاة (رصيد أول المدة)	450,000
الاحتياطي	100,000
المخصصات (رصيد أول المدة)	150,000
القروض وجاري الشركات (يقدّر الحسميات)	1,200,000
الإجمالي	4,070,000
العناصر السالبة (-)	
صافي الأصول الثابتة	750,000
الاستثمارات	450,000
المجموع	1,200,000
وعاء الزكاة (الفرق)	1200000-4070000=2,870,000

الفصل الثالث : المبحث الثالث (الوعاء الزكوي لمن لا يمسكون دفاتر تجارية).

الأسلوب التقديري

تفرض الزكاة على جميع من يعمل بالتجارة في جميع الأنشطة في المملكة. والأصل أن يمسك جميع المكلفين دفاتر تجارية أو حسابات نظامية، والتي تعكس النشاط التجاري. ولكن بعضا من المكلفين لا يمسكون دفاتر تجارية أو حسابات نظامية، أو أن دفاترهم وحساباتهم لا تعكس النشاط بشكل حقيقي، أو أنهم قدموا إقرارات الزكاة بطريقة لا تنطبق مع المقرر من الهيئة. ولذلك تلجأ الهيئة العامة للزكاة والدخل في بعض الحالات إلى تحديد الوعاء الزكوي عن طريق **الأسلوب التقديري** أو ما يسمى بالتقدير الجزافي بشروطه ومعايره.

ما هو الأسلوب التقديري ؟

هو الأسلوب الذي تتبعه الهيئة العامة للزكاة والدخل في محاسبة المكلفين الذين ليس لديهم دفاتر تجارية أو حسابات نظامية .

أدوات الاحتساب بالأسلوب التقديري :

- المدة النظامية حول كامل أي (354 يوم)
- تحسب النسبة 2.5% على المبالغ بعد التعديل كزكاة على الوعاء المقدر .
- الحد الأدنى للزكاة على المكلف بالأسلوب التقديري هو 500 ريال .

مثال 1 :

تأسست منشأة أحمد في 10/1/1441 هـ وهو تاريخ صدور السجل التجاري لها، وتم تحديد السنة المالية لشركة أحمد بحيث تنتهي في 29/12/1441 هـ.
المطلوب: هل تستحق الزكاة على منشأة أحمد لهذه السنة؟ ولماذا؟

الحل:

بما أن المدة التي قضتها خلال السنة المالية أقل من (354) يوما. إذن وطبقا لمعايير الزكاة لدى الهيئة فإن منشأة أحمد ليس عليها زكاة لهذه السنة المالية.

مثال 2 :

مثال 2:

منشأة فهد قدر وعاءها الزكوي بمبلغ 10,000 ريال لعام 1441 هـ.
المطلوب: تحديد الزكاة المقدرة على منشأة فهد لعام 1441 هـ.

الحل:

الزكاة المقدرة = $10,000 \times 2.5\% = 250$ ريالا، ولكن وبناء على النظام فإن الحد الأدنى للزكاة التقديرية هو 500 ريالا، وبما أن المحسوب أقل من ذلك. إذن يقرر على منشأة فهد دفع الحد الأدنى من الزكاة وهو 500 ريال سعودي.

أسباب اللجوء إلى الأسلوب التقديري

- إذا لم تتمكن الهيئة من الوصول إلى بيانات مثبتة تعكس واقع المكلف ونشاطه.
- إذا كانت الدفاتر التجارية غير دقيقة، ومشكوك فيها.
- إذا لم يلتزم المكلف بتقديم الإقرار في الموعد المحدد في اللائحة.
- إذا لم يقدم المكلف القوائم والمستندات المطلوبة باللغة العربية خلال المدة المحددة.
- إذا لم تتوافق البيانات الواردة في الدفاتر التجارية للمنشأة مع الواقع.
- إذا لم يلتزم المكلف بالنماذج المعتمدة من الهيئة.
- إذا تبين عدم صحة البيانات المقدمة في الإقرارات الزكوية.
- إذا لم يستطع المكلف تقديم مستندات تثبت صحة المعلومات المقدمة.

المحاسبة بالأسلوب التقديري

في حال ظهرت أحد أسباب اللجوء إلى الأسلوب التقديري السابقة تأخذ الهيئة بالأسلوب التقديري لمحاسبة المكلف، إضافة إلى أنه قد يكون نشاط المكلف غير ملزم بإصدار قوائم مالية: إما لحجمه، أو لنوعيته، فإن للهيئة -وفقاً لللائحة الزكوية- الحق في اتباع الأسلوب التقديري.

حساب الوعاء الزكوي لمكفي الأسلوب التقديري

القانون العام لحساب الوعاء الزكوي لمكفي الأسلوب التقديري :

رأس المال التقديري + صافي الأرباح المقدرة

=

وعاء الزكاة التقديري

* وفي حال كانت نتيجة وعاء الزكاة التقديرية أقل من رأس المال المثبت، فإن الوعاء يكون هو رأس المال المثبت (لأنه أكبر)

طرق احتساب وعاء الزكاة لمكفي الأسلوب التقديري :

(1) رأس المال التقديري

رأس المال هو الأساس في حساب وعاء الزكاة بالإضافة إلى الأرباح المقدرة، لذا يجب تقدير رأس المال بطريقة خاصة وذلك للمكلفين الذين يطبق عليهم الأسلوب التقديري. وحيث إن المتعارف عليه في الأنشطة التجارية أنه يبلغ متوسط معدل دورات رأس المال بمعدل (8) مرات في السنة تقريباً، فيتم حساب رأس المال التقديري وفقاً للمعادلة الآتية:

رأس المال التقديري = (المبيعات ÷ 8)

مثال: إحدى المنشآت لا تمسك حسابات نظامية وقدرت المبيعات لها عن طريق الهيئة بمبلغ 400,000 ريال خلال عام 1441هـ.
المطلوب: تحديد رأس المال المقدر للمنشأة؟

الحل:

رأس المال المقدر = (المبيعات المقدرة ÷ 8) = (400,000 ÷ 8) = 50,000 ريال. باعتبار أنه يتم تدوير رأس المال 8 مرات بالسنة

(2) الأرباح العامة المقدرة

بعد تقدير رأس المال يتم تقدير الأرباح التي تضاف إلى رأس المال لتحديد وعاء الزكاة للمكلف. فيتم تقدير الأرباح العامة بنسبة 15% من مبيعات (إيرادات المنشأة، وذلك بناء على ما حددته الهيئة بأن متوسط الربح في الأنشطة التجارية هو (15%).

مثال 1:

نشاط تجاري يعمل برأس مال قدره 400,000 ريال - كما ورد في سجله التجاري وبلغت مبيعاته خلال السنة 1,200,000 ريال. وحيث لم تجد الهيئة مستندات تثبت ما هو مسجل بالدفاتر، فإن المكلف يطبق عليه الأسلوب التقديري.
المطلوب: تحديد مقدار الزكاة المستحقة على النشاط التجاري بالأسلوب التقديري؟

الحل: الوعاء الزكوي التقديري = رأس المال التقديري + صافي الأرباح المقدرة

رأس المال التقديري = (المبيعات / 8) = 150,000 ريال.

صافي الأرباح المقدرة = (المبيعات × 15%) = 180,000 ريال.

وعاء الزكاة = 180,000 + 150,000 = 330,000 ريال.

وبما أن رأس المال المثبت في الدفاتر هو 400,000 ريال أي أكبر من ناتج المعادلة، فإنه يتم تحديد رأس المال كما هو في السجل التجاري كوعاء النشاط.

الزكاة المستحقة = $400,000 \times 2.5\%$ = 10,000 ريال.

مثال 2:

شركة المنار لا تمسك دفاتر تجارية، وأفصحت عن إجمالي مبيعات قدره 5,000,000 ريال، وذلك كما ظهر في ضريبة القيمة المضافة لعام 1441 هـ.
المطلوب: كم ستكون زكاة المكلف لعام 1441 هـ؟

الحل:

بما أن المكلف لا يمسك حسابات نظامية، فيستخدم معه الأسلوب التقديري

وعاء الزكاة التقديري = (المبيعات ÷ 8) + (المبيعات × 15%)

= (5,000,000 ÷ 8) + (5,000,000 × 15%)

= 625,000 + 750,000 = 1,375,000 ريال.

الزكاة المفروضة = $1,375,000 \times 2.5\%$ = 34,375 ريال.

(3) الإيرادات او المبيعات التقديرية

عند استخدام الأسلوب التقديري، تقدر المبيعات بما لا يقل عن المبيعات المفصّل عنها في إقرار ضريبة القيمة المضافة، وهي ما يعبر عن إجمالي المبيعات السنوية للمكلف. فإن لم يكن للمكلف مبيعات مسجلة في ضريبة القيمة المضافة، فتقدر مبيعاته بالمعايير الآتية (ويؤخذ أيها أكبر):

- 1- عدد الموظفين العاملين وفق التأمينات مضروبا في (6000) ريال سعودي.
- 2- قيمة الاستيرادات وفق بيانات الجمارك مضافة لها (15%) من قيمة الاستيراد. أو بمعنى آخر قيمة الاستيرادات مضروبة في (15%)
- 3 - قيمة المشتريات وفقا لبيانات ضريبة القيمة المضافة مضاف لها (15%) من قيمتها. أو بمعنى آخر قيمة المشتريات مضروبة في (115%).
- 4- إجمالي المبيعات وفق بيانات نقاط البيع، وبيانات منصة اعتماد وبيانات التصدي، وبيانات العقود الأهلية.
- 5- أي معايير أخرى تراها الهيئة تعكس حقيقة مبيعات المكلف.

مثال:

تقدم أحد المكلفين إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل بإقرار، وتبين للهيئة عدم صحة ما تقدم به المكلف، فتم إخضاعه للأسلوب التقديري في حساب الزكاة.

والمطلوب: تحديد قيمة مبيعات المكلف التقديرية التي تدخل في وعاء الزكاة، إذا علمت أن:

- 1- عدد الموظفين المسجلين في التأمينات الاجتماعية لدى المكلف (100) موظفين.
- 2- قيمة الاستيرادات كما هي في بيانات الجمارك بلغت 500,000 ريال.
- 3- بلغت مشتريات المكلف كما ظهرت في سجلات القيمة المضافة 550,000 ريال .
- 4- لم تتوفر إجمالي المبيعات وفق بيانات نقاط البيع.

تحديد قيمة الزكاة الواجبة على المكلف.

الحل:

حيث إنه يطبق على المكلف الأسلوب التقديري، فإنه يتم تقدير المبيعات بعدة طرق، ويؤخذ أكبرها قيمة على النحو الآتي:

$$1- \text{عدد الموظفين العاملين} \times 6,000 \text{ ريال} = 100 \times 6000 = 600,000 \text{ ريال}$$

$$2- \text{قيمة الاستيرادات وفق بيانات الجمارك مضاف لها (15\% من قيمة الاستيراد)}$$

$$= 500,000 + (500,000 \times 15\%) = 575,000 \text{ ريال.}$$

$$\text{أو } 500,000 \times 115\% = 575,000 \text{ ريال.}$$

$$3- \text{قيمة المشتريات وفقا لبيانات ضريبة القيمة المضافة مضاف لها (15\% من قيمتها).}$$

$$= 550,000 + (550,000 \times 15\%) = 632,500 \text{ ريال.}$$

$$\text{أو } 550,000 \times 115\% = 632,500 \text{ ريال.}$$

$$4- \text{لم تتوفر إجمالي المبيعات وفق بيانات نقاط البيع للهيئة.}$$

$$\text{إذن تقدر مبيعات المكلف بأكبر مبلغ وفق الخيارات الماضية وهو 632.500 ريال.}$$

الزكاة الواجبة على المكلف:

$$\text{وعاء الزكاة التقديري} = (\text{المبيعات} \div 8) + (\text{المبيعات} \times 15\%)$$

$$= (632,500 \div 8) + (632,500 \times 15\%) =$$

$$173,937.5 = 94,875 + 79,062.5$$

$$\text{وتحسب الزكاة بناء على ذلك بنسبة } 2.5\% = 173,937.5 \times 2.5\% = 4348.4 \text{ ريال.}$$

(4) الاستيرادات المقدرة

يتم تقدير الاستيرادات للمكلفين الذين يطبق عليهم الأسلوب التقديري عن طريق مقارنة مبيعات المكلف بناء على الاستيراد وعلى التصدير وذلك وفق المعايير الآتية:

(١) تقدر المبيعات بناء على النسبة المحددة للمبيعات التقديرية، ويؤخذ أيها أكبر.

(٢) تحسب الزكاة ٥, ٢٪ بناء على أكبر تقدير من المبيعات السابقة.

مثال:

أحد المستوردين يطبق عليه الأسلوب التقديري، ويعمل في مجال صناعة العلب، وحيث إنه لا يمسك دفاتر تجارية، فقد تم الحصول على بيانات الاستيراد من مصلحة الجمارك لسنة 1441 هـ، حيث بلغت استيراداته لهذا العام مبلغ 250,000 ريال، في حين بلغت المبيعات من خلال بيانات التصدير مبلغ 300,000 ريال.

المطلوب: تحديد مقدار الزكاة المستحقة على المستورد لعام 1441 هـ؟

الحل:

١. المبيعات المقدرة بناء على بيانات الاستيرادات:
= قيمة الاستيرادات $\times 115\%$.

$$= 250,000 \times 115\% = 287,500 \text{ ريال.}$$

2- المبيعات بناء على بيانات التصدير = 300,000 ريال.
إذن المبيعات بناء على التصدير أكبر؛ لذلك تعتبر هي المبيعات المعتمدة في التقدير.

$$\begin{aligned} 3- \text{وعاء الزكاة التقديري} &= (\text{المبيعات} \div 8) + (\text{المبيعات} \times 15\%) \\ &= (300,000 \div 8) + (300,000 \times 15\%) \\ &= 37,500 + 45,000 = 82,500 \text{ ريال.} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} 4- \text{الزكاة المستحقة} &= \text{وعاء الزكاة} \times 2.5\% \\ &= 82,500 \times 2.5\% = 2,062,5 \text{ ريال.} \end{aligned}$$

(5) إعادة الربط الزكوي بناء على التعديل النهائي على بيانات الضريبة

أذا قامت الهيئة بتقدير وعاء الزكاة بناء على المبيعات المفصح عنها في اقرارات ضريبة القيمة المضافة او تم الاعتماد على بيانات ضريبة التصرفات العقارية وتم اجراء أي تعديل على البيانات او الربط الضريبي التقديري فإنه يتم تعديل الربط الزكوي التقديري سواء بالزيادة او النقص.

عندما لا يوافق المكلف على القرار الصادر من الهيئة العامة للزكاة والدخل فإنه يحق له الاعتراض رسمياً على قرارها. حيث يوجد ثلاث طرق لتقديم الاعتراض كما بينت ذلك الهيئة وذلك كما يأتي:

- (1) من خلال المراجعة الداخلية من قبل قسم الاعتراضات في الهيئة.
- (2) من خلال اللجنة الداخلية لدى الهيئة لتسوية النزاعات.
- (3) من خلال التنظيم المقدم للجان الخارجية، كلجنة الفصل أو لجنة الاستئناف.

عند قيام الهيئة بإصدار الربط الزكوي وإشعار المكلف، فإنه يمكنه تقديم اعتراض إلى الإدارة المختصة في حال عدم موافقته على ما ورد في الربط عليه. على أن يتم قبول طلب الاعتراض في حال التزم بالضوابط الآتية:

- (1) أن يقدم الاعتراض خلال المدة النظامية : بحيث يكون الاعتراض خلال (60) يوماً من تاريخ الإشعار وبعد الربط النهائي.
- (2) أن يسدد المكلف المبلغ على النحو الآتي:

أ- كامل المبلغ للبنود غير المعترض عليها.

ب- 25% من المبلغ المستحق على البنود المعترض عليها.

نتائج الرد على الاعتراض

قبول الاعتراض بالكامل	قبول الاعتراض الجزئي	رفض الاعتراض
إصدار ربط جديد	إصدار ربط جديد	إشعار المكلف بذلك

مثال:

مكلف لا يمسك حسابات نظامية، وتم تقدير الزكاة عليه عن طريق الهيئة العامة للزكاة والدخل بمبلغ 12,000 ريال، دون أن يوضح للمكلف طريقة حساب الزكاة المقدرة. ولكن المكلف لم يوافق على مقدار الزكاة المقدرة، وقدم اعتراضه على عدم موافقته على الربط.

المطلوب:

- 1- هل يحق للمكلف طلب الحصول على آلية احتساب الوعاء الزكوي؟
- 2- متى يحق للمكلف تقديم اعتراض على الربط من الهيئة؟

الحل:

- 1 - نعم يحق للمكلف رفع اعتراض وطلب الحصول على آلية احتساب الوعاء الزكوي، والذي يفترض أن يكون مبنياً على المبيعات المقدرة بناء على المعلومات التي قدمها المكلف في إقراره، وما توصلت له الهيئة من معلومات.
- 2- يجب على المكلف تقديم الاعتراض على الربط خلال (60) يوماً من تاريخ الربط والإشعار للمكلف بذلك.

التمارين المهمة في المدرس

الفصل الأول – المبحث الثاني

مثال:

أحد المكلفين يملك ١٠٠,٠٠٠ ريال سعودي، ولديه سبائك ذهبية تقوّم بسعر السوق بمبلغ ٢٥,٠٠٠ ريال، وعليه دين حال بمقدار ١٠,٠٠٠ ريال.

المطلوب:

١. هل على المكلف زكاة؟

٢. في حال وجوب الزكاة فكم يقدر الوعاء؟ وما الزكاة المستحقة؟

الحل:

عناصر الثروة النقدية	المبلغ
المبلغ النقدي بالريال السعودي	١٠٠,٠٠٠
السبائك الذهبية (بسر السوق)	٢٥,٠٠٠
يحسم: الدين الحال على المكلف	(١٠,٠٠٠)
الإجمالي (وعاء الزكاة)	١١٥,٠٠٠

١. نصاب الثروة النقدية (ما يعادل نصاب النّقدّين)، وتحسب على سعر السوق، وبما أن

الإجمالي (وعاء الزكاة) يزيد عن النّصاب فيجب على المكلف الزكاة.

٢. وعاء الزكاة هو: ١١٥,٠٠٠ ريال.

الزكاة المستحقة = $115,000 \times 2.5\% = 2,875$ ريالاً.

الفصل الأول - المبحث الثالث

مثال ١: فيما يأتي الميزانية العمومية لشركة الهدى في 30/12/1441.

الأصول		الخصوم (الالتزامات)	
1200,000	صافي الأصول الثابتة	1500000	حقوق الملكية
		100000	قروض طويلة الأجل
700,000	الأصول المتداولة	300000	الالتزامات المتداولة
1900,000	الإجمالي	1900000	الإجمالي

المطلوب:

تحديد وعاء الزكاة، والزكاة المستحقة على شركة الهدى لعام 1441 باستخدام:
 ١ - طريقة استخدامات الأموال (أو طريقة رأس المال العامل الطريقة المباشرة).
 ٢. طريقة مصادر الأموال (أو طريقة مدخل حقوق الملكية) الطريقة غير المباشرة.

الطريقة المباشرة:

**وعاء الزكاة = الموجودات الزكوية (الأصول المتداولة) -
 الالتزامات الممولة (المتداولة)**

$$= 300,000 - 700,000 = 400,000 \text{ ريال.}$$

$$\text{الزكاة المستحقة} = 4,00000 \times 2.5\% = 10,000 \text{ ريال.}$$

الطريقة غير المباشرة:

**وعاء الزكاة = حقوق الملكية، والالتزامات طويلة الأجل - صافي
 الأصول الثابتة**

$$= 1200,000 - (100000 + 1500000) = 400,000 \text{ ريال.}$$

$$\text{الزكاة المستحقة} = 400,000 \times 2.5\% = 10,000 \text{ ريال.}$$

نلاحظ أن الزكاة في كلا الطريقتين كانت 10,000 ريال.

الفصل الثالث - المبحث الثالث (الاحتساب الضريبي للمكلفين ممن ليس لديهم دفاتر تجارية) - مهم جداً

مثال:

تقدم أحد المكلفين إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل بإقرار، وتبين للهيئة عدم صحة ما تقدم به المكلف، فتم إخضاعه للأسلوب التقديري في حساب الزكاة.

والمطلوب:

تحديد قيمة مبيعات المكلف التقديرية التي تدخل في وعاء الزكاة، إذا علمت أن:

١. عدد الموظفين المسجلين في التأمينات الاجتماعية لدى المكلف (١٠) موظفين.
 ٢. قيمة الاستيرادات كما هي في بيانات الجمارك بلغت ٥٠,٠٠٠ ريال.
 ٣. بلغت مشتريات المكلف كما ظهرت في سجلات القيمة المضافة ٥٥,٠٠٠ ريال.
 ٤. لم تتوفر إجمالي المبيعات وفق بيانات نقاط البيع.
- تحديد قيمة الزكاة الواجبة على المكلف.

الحل:

حيث إنه يطبق على المكلف الأسلوب التقديري، فإنه يتم تقدير المبيعات بعدة طرق، ويؤخذ أكبرها قيمة على النحو الآتي:

١. عدد الموظفين العاملين $\times$ ريال $6,000 = 10 \times 6000 = 60,000$ ريال.

٢. قيمة الاستيرادات وفق بيانات الجمارك مضافاً لها (١٥٪) من قيمة الاستيراد

$$= 50,000 + (15\% \times 50,000) = 57,500 \text{ ريال.}$$

$$\text{أو } 50,000 \times 115\% = 57,500 \text{ ريال.}$$

٣. قيمة المشتريات وفقاً لبيانات ضريبة القيمة المضافة مضافاً لها (١٥٪) من قيمتها.

$$= 55,000 + (15\% \times 55,000) = 63,250 \text{ ريال.}$$

$$\text{أو } 55,000 \times 115\% = 63,250 \text{ ريال.}$$

٤. لم تتوفر إجمالي المبيعات وفق بيانات نقاط البيع للهيئة.

إذن تقدر مبيعات المكلف بأكبر مبلغ وفق الخيارات الماضية وهو ٦٣,٢٥٠ ريال.

الزكاة الواجبة على المكلف:

$$\text{وعاء الزكاة التقديري} = (\text{المبيعات} \div 8) + (\text{المبيعات} \times 15\%)$$

$$= (63,250 \div 8) + (63,250 \times 15\%)$$

$$= 7,906,250 + 9,487,500 = 17,393,750 \text{ ريال.}$$

وتحسب الزكاة بناء على ذلك بنسبة ٢,٥٪ $= 17,393,750 \times 2,5\% = 434,900$ ريال.

نهاية الملخص